

مرصد

كراسات علمية ٤٣

المؤسسات الدينية والحياة الاقتصادية
في المجتمع المصري
(دراسة سوسيولوجية)

تأليف

الدكتور هاني خميس عبده

أستاذ مساعد علم الاجتماع، كلية الآداب،
جامعة الإسكندرية

مرصد ٤٣

عدد يناير ٢٠١٨

كراسات علمية محكمة تعنى برصد أهم الظواهر الاجتماعية الجديدة، لا سيما في الاجتماع الديني العربي والإسلامي، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية - برنامج الدراسات الاستراتيجية، بمكتبة الإسكندرية.

رئيس مجلس الإدارة
مصطفى الفقي

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتارية التحرير
أمينة الجميل

التدقيق اللغوي
رانيا يونس

الإخراج الفني
خالد مصطفى

الآراء الواردة في «مرصد» تُعبّر عن رأي الكاتب فقط، ولا تعبر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

المؤسسات الدينية والحياة الاقتصادية
في المجتمع المصري
(دراسة سوسيولوجية)

تأليف

الدكتور هاني خميس عبده

أستاذ مساعد علم الاجتماع، كلية الآداب،
جامعة الإسكندرية

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

عبد، هاني خميس أحمد.

المؤسسات الدينية و الحياة الاقتصادية في المجتمع المصري : إشكاليات نظرية و تحديات عملية (دراسة سوسيولوجية) / تأليف هاني خميس عبد. - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، برنامج الدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2018.

صفحة؛ سم. (مرصد؛ 43)

يشتمل على إرجاعات بيليوغرافية.

تدمك 978-977-452-455-9

1. الاجتماع الديني، علم. 2. الدين و الدولة -- مصر. 3. المجتمع -- أحوال اقتصادية. أ. مكتبة الإسكندرية. برنامج الدراسات الاستراتيجية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان ج. السلسلة.

2017862537

ديوي -306.6

ISBN 978-977-452-455-9

رقم الإيداع: 2017/26866

© ٢٠١٨ مكتبة الإسكندرية.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

٧	تمهيد
٨	المبحث الأول: الإطار النظري للبحث
٨	أولاً: الدين والمجال العام.. رؤى معاصرة ومواقف متباينة
١٨	ثانياً: العلاقة بين النسق السياسي والنسق الديني
٢٠	ثالثاً: وظائف الدين في المجال الاقتصادي.. قراءة سوسيولوجية
٣٦	المبحث الثاني: المؤسسات الدينية والمجال الاقتصادي في المجتمع المصري
٣٦	أولاً: المؤسسات الدينية الرسمية في المجتمع المصري.. ملامح أولية
	ثانياً: المؤسسات الدينية في المجال الاقتصادي بين استدعاء النظام السياسي
٣٧	ومبادرات علماء الدين
٢٩	ثالثاً: المؤسسات الدينية والمجال الاقتصادي خلال الألفية الجديدة.. نماذج مختارة
٤١	استنتاجات
٤٤	قائمة المراجع والمصادر

تمهيد

يشكل الدين إحدى القوى الفاعلة داخل المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. وإذا كان من بين الغايات الكبرى للدين تقديم التعريفات الأخلاقية للمجتمعات الإنسانية - من خلال نشر المعايير والقيم والأدوار المجتمعية المتفق عليها - فإن الدين يقدم هذه التعريفات في كل المجالات، ومن بينها المجال الاقتصادي.

فتشكل العلاقة بين النسق الديني - متمثلة في المؤسسات الدينية، وعلماء الدين - والمجال الاقتصادي أحد ملامح البناء الاجتماعي. ويبرز ذلك في الحضور الديني داخل عناصر النسق الاقتصادي من خلال تناول الدين لعدة قضايا اقتصادية؛ من أبرزها الإنتاج والثروة، والندرة الاقتصادية، والأزمات الاقتصادية.

ويهدف هذا البحث إلى تناول دور المؤسسات الدينية في المجال الاقتصادي داخل المجتمع المصري من خلال استعراض ملامح تلك المؤسسات الدينية - التي تمثلت في مؤسسة الأزهر، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء، وكذلك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية - ودورها في المجال الاقتصادي؛ مثل عمليات البيع والشراء (الصكوك الإسلامية - تداول الأسهم في البورصة - التلاعب في أسعار العملات النقدية الأجنبية - ارتفاع أسعار السلع)، وجمع التبرعات (صندوق تحيا مصر - الأزمات والكوارث الطبيعية)، والأنشطة الاقتصادية (المؤتمر الاقتصادي)، والمشروعات القومية (قناة السويس الجديدة).

وسوف يعتمد هذا البحث على استخدام أسلوب إعادة التحليل للدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة؛ بالإضافة إلى تحليل التصريحات الإعلامية، والوثائق، والبيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الدينية، وكذلك الفتاوى الدينية التي تصدر من علماء الدين، والتي تُنشر عبر المواقع الإلكترونية للتنظيمات الدينية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمبحث

أولاً: الدين والمجال العام.. رؤى معاصرة ومواقف متباينة

تطور مفهوم المجال العام Public Sphere من خلال الفيلسوف الاجتماعي الألماني يورجان هابرماس Jurgem Habermas؛ أبرز رواد الجيل الثاني للنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت. ويعكس هذا المفهوم وجود مستوى من الفعل الاجتماعي يتشكل من خلاله فضاء اجتماعي يتفاعل فيه الأفراد؛ ومن ثم يحدث اتصال بين الدولة والمجتمع المدني. ووفقاً لما ذهب إليه هابرماس فإن الفاعلين في المجال العام الحديث ينتمون إلى الطبقات الوسطى المتعلمة، كما أن المجال العام يعبر عن المصالح والاهتمامات الكامنة عبر منطديات جماعية تتمثل في حلقات النقاش داخل المقاهي، والنوادي، والصالونات الأدبية. ويتجسد دور المجال العام في إضفاء قدر من الاتساق على المشاعر المتفرقة، وإضفاء قوة جمعية على الادعاءات المتناثرة، وكذلك يرسل رسالة إلى الحكام تتعلق بالإرادة الجمعية للفاعلين الاجتماعيين المستقلين؛ فالمجال العام يقدم الآلية المركزية للتنظيم الذاتي الديمقراطي للمجتمع الإنساني^(١).

يبين العرض السابق للمجال العام أنه يمثل البنية التحتية الخطابية والمعياري الكامن للأداء الوظيفي الفعال للمجتمع المدني. ولكن في المقابل ظهرت مناقشات موازية تناولت دور الحركات والخطابات الدينية - ليس في العمليات الاجتماعية للتحديث فحسب - بل أيضاً في المجال العام^(٢). حيث يشهد الواقع المعاصر مداخل جديدة في المناقشات الأكاديمية حول دور الدين في المجتمع المعاصر، ومن بينها مدخل ما بعد العلمانية Post-secularism؛ حيث يفترض هذا المدخل أن الدين أصبح له وجود وتأثير متزايد على المجال العام داخل المجتمعات الحديثة بما في ذلك أوروبا. ويشكل هذا المدخل سمة لعصر جديد بدأ يلوح في الأفق؛ بل وربما يعد بمثابة نموذج حديث يتعلق بالاهتمام بالدين داخل عالم الحياة اليومية. ويذهب أنصار هذا المدخل الجديد إلى أن نظرية التحول نحو العلمانية Secularization Theory قد جانبها الصواب؛ فالدين لم يختف أو

(١) أرماندو سالفاتوري، المجال العام: الحدأة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢): ١٩.

(٢) المرجع السابق.

يُعانٍ من تراجع في ظل الحداثة Modernity، بل لا يزال نابضًا بالحياة كما كان في الماضي. ويمكن القول إن المجتمعات الأوروبية - والتي كانت في الماضي مثالاً أصيلاً لنظرية العلمانية - أصبحت تعيش الآن مرحلة عودة ظهور الدين. من هنا ووفقاً لهذا المدخل تتضح استمرارية وتزايد تواجد الدين في الحياة العامة. فالدين اليوم يمثل دوراً عاماً جديداً داخل المجتمعات الإنسانية؛ وبالتالي يمكن القول بأن المجتمعات الإنسانية، ومن بينها المجتمعات الأوروبية أصبحت تعيش مرحلة عمومية الدين أي حضور الدين في المجال العام^(٣).

كما حاولت البحوث والدراسات السوسيولوجية الحديثة أن تناقش ما إذا كان هناك ظهور لمجال عام مصاحب لتطور المجتمعات الإنسانية في العالم العربي والإسلامي؛ حيث عرفت المجتمعات الإسلامية مجالات عامة. وتشهد الآن وجود هذه المجالات؛ حيث شكّل فقهاء الدين من الناحية التقليدية جزءاً من هذا المجال كما شكلت المؤسسات التي عملوا بها - مثل المسجد والمدرسة، أو حتى الطرق الصوفية - جزءاً من هذا المجال^(٤).

فلقد كانت أطروحة التحول نحو العلمانية Secularization Thesis من أكثر الأطروحات قبولاً بلا منازع ضمن الدراسات والبحوث التي تناولت الدين؛ حيث سيطرت على المناقشات الأكاديمية عن الدين حتى السبعينيات من القرن الماضي. في سياق النقاش حول التحول نحو العلمانية يعد كلٌّ من بيتر ل. بيرجر Peter L. Berger، وتوماس لوكمان Thomas Luckmann من أبرز الباحثين الذين سلطوا الضوء على مفهوم خصخصة المعتقد الديني Privatization of Religious Belief؛ يقصد به وجود الدين وانحساره داخل المجال الخاص للفرد؛ حيث يفترض بيرجر Berger أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية سوف يترتب عليها إبعاد الدين عن المجال العام. أما بالنسبة للمجال الخاص Private Sphere فسيظل بمثابة المجال الأخير المتاح للممارسات الدينية، فالدين عندئذ سيصبح شأنًا خاصًا. أما توماس لوكمان T. Luckmann فقد أكد على أن الدين سوف يصبح أمرًا كامئًا بدلاً من تأكيده لانحسار دوره في المجتمع، ويشير إلى أن الدين أصبح ذا طابع خاص وفردى، أي أن ارتباطه - على حد قوله - بالفرد وليس بالمجتمع^(٥).

Jens Köhrsen, "How Religious Is the Public Sphere? A Critical Stance on the Debate about Public Religion (٣) and Post-Secularity", *Acta Sociologica* 55, no. 3 (September 2012): 273.

(٤) سالفاتوري، المجال العام: ١٧.

Köhrsen, "How Religious Is the Public Sphere?": 274-275. (٥)

ووفقاً للرؤى السابقة سيصبح الدين محظوراً أو مقيداً داخل المجال العام، ومقتصراً على المجال الخاص للأفراد والذي يعد خفياً، كما سوف تصبح الممارسات الدينية مسألة اختيار شخصي، ومن ثم تفقد تلك الممارسات الدينية القدرة على أي تأثير على المجال العام. وربما يجسد ذلك ما أطلق عليه أطروحة خصخصة الدين Privatization of Religion Thesis، والتي جسدت أطروحة التحول نحو العلمانية وأصبحت بمثابة مدخل أو اتجاه سائد في دراسة الدين في العديد من المجتمعات الغربية^(٦).

ولقد قام جوزيه كازانوف Jose Casanove بتقسيم أطروحة التحول نحو العلمانية إلى ثلاث فرضيات أساسية؛ هي^(٧):

- أ- التمايز الوظيفي للمجالات العلمانية عن الدين.
- ب- تراجع دور الممارسات والمعتقدات الدينية داخل المجال العام.
- ج- خصخصة الدين Privatization of Religion (انحسار الدين داخل المجال الخاص بالفرد).

أولاً: الرؤى المعاصرة حول الدين والمجال العام

يعد الخطاب الأكاديمي اليوم حول الدين من أبرز التخصصات الأكاديمية البينية؛ حيث تشترك فيه تخصصات متعددة؛ مثل علم الاجتماع، والعلوم السياسية، والعلوم الدينية، وعلم اللاهوت، والفلسفة. وعلى الرغم من أن الإسهامات في هذا المجال قد تستند إلى خلفيات أكاديمية وتخصصات علمية مختلفة، فإن جميعها يشترك في أمر واحد، ألا وهو الإجماع على حضور الدين في المجال العام للمجتمعات الحديثة. ومن ثم يمكن توحيد جميع الإسهامات تحت مظلة واحدة أطلق عليها مداخل الدين العام Public Religion Approaches مع العلم أن الافتراضات التي تدور حول الدين العام قد تختلف وفقاً للنظرية المطروحة.

Köhrsen, "How Religious Is the Public Sphere?": 275. (٦)

(٧) المرجع السابق.

ومن ثم يمكن تحديد الافتراضات المشتركة على النحو التالي^(٨):

أ- يمكن ملاحظة وجود الدين إمبريقياً (عملياً) في المجال العام للمجتمعات الغربية.

ب- الحضور المتزايد للدين في المجال العام للمجتمعات الحديثة.

ج- التأثير الكبير والفعال للدين على المناقشات السياسية العامة.

ويمكننا تصنيف مداخل الدين العام إلى ثلاثة اتجاهات، وذلك على النحو التالي:

الاتجاه الأول: يتمثل في التأكيد على وجود الدين في المجال العام؛ ويمثل هذا الاتجاه الفيلسوف الألماني يورجان هابرماس Jorgen Habermas؛ حيث يذهب إلى أن عصرًا جديدًا قد بدأ هو عصر ما بعد العلمانية، أو كما أطلق عليه مجتمع ما بعد العلمانية Post-secular Society. إذ إنه من الآن فصاعدًا؛ سوف يشكل الدين شريكًا هامًا في المناقشات العامة ذات الصلة بهذه المجتمعات. وعلاوة على ذلك يقدم هابرماس أطروحة معيارية عن الدين العام، من خلال ضرورة توضيح المجتمعات ما بعد العلمانية للمساهمات الدينية في المجال العام؛ حيث يمكن للفكر الديني المساهمة في المناقشات العامة حول القيم الأخلاقية في المجتمعات المعاصرة والمستقبلية. ومن ثم يعتقد هابرماس أن المجتمعات الحديثة قد تجد بعض الإجابات عن أسئلة ذات صلة بالنواحي الأخلاقية في العصر الحالي من خلال الاستماع لرأي رجال الدين في المناقشات السياسية العامة^(٩).

ويمكن القول إنه في سياق عصر ما بعد العلمانية يبين هابرماس أن التعايش السلمي Peaceful Coexistence بين المواطنين العلمانيين Secular Citizens، والمواطنين الدينيين Religious Citizens في دولة ديمقراطية ودستورية يحتاج من خلال منظور ما بعد العلمانية إلى أن تؤخذ الإسهامات الدينية في القضايا السياسية - محل خلاف - بصورة عقلانية وإتاحة الحوار العقلاني في المجال العام بين العلمانيين والمتدينين على أساس أنه لا فرق فيما بينهم. ولقد أوجد هابرماس قاعدة مشتركة بين أنصار المذهب الاستبعادي؛ والذي يمثله روبرت أودي Robert Audi وأنصار المذهب الاندماجي؛ والذي يجسده نيكولاس فولترستورف Nicholas Wolterstorff. وهذه القاعدة

(٨) Köhrsen, "How Religious Is the Public Sphere?": 275.

(٩) المرجع السابق.

المشتركة أطلق عليها هابرماس شرط الترجمة المؤسسية Institutional Translation Proviso. وهذا الشرط معناه أن الفكر الديني يمكن طرحه في المناقشة الخاصة بالمجال العام بشرط أن يترجم الفكر الديني أثناء المناقشة إلى فكر علماني يمكن فهمه للجميع بدون تفرقة. ومن الأهمية إكمال هذه العملية قبل النقاش في المؤسسات الرسمية الديمقراطية صاحبة القرار؛ مثل البرلمان أو الحكومة. وبذلك يعمل هذا الشرط على تنقيح المناقشات والقرارات؛ وذلك لأن القرارات السياسية التي يطلق عليها صفة الشرعية يجب أن تصدر على أساس اتفاق بين جميع المواطنين؛ وذلك لأن خصوصية الفكر الديني قد تعوق مثل هذا الاتفاق. كما أن هابرماس يؤكد أن القرارات السياسية تصطبغ بالصبغة الشرعية فقط في حالة ما إذا كانت على أساس اتفاق منطقي بين الأفراد، وفي حالة غياب مثل هذا الاتفاق تصبح القرارات السياسية ذات طابع قسري وغير شرعية على الأقل بالنسبة لبعض الجماعات داخل المجتمع^(١٠).

هكذا نظرت الحداثة الغربية إلى أن استخدام الدين في المجال العام يكون مشروطًا بقدرته على حل الخلاف، وإضفاء الطابع الروحي الأخلاقي على الحياة العامة. كما أن السلطات الدينية والمؤسسات الدينية تكون مرتبطة بالإطار العام للقيم الأخلاقية السائدة في المجتمعات؛ حيث إن الجميع يعيش تحت مظلة الدولة الوطنية الحديثة^(١١).

ويتخذ كلٌّ من ليكليرك Leclerc، وعالم الاجتماع الفرنسي ويليام Willaime موقفًا مماثلًا لموقف هابرماس؛ حيث يشير ويليام إلى أن المجالات العامة والسياسية ذات الطابع العلماني Secularized قد أصبحت تتخذ في الوقت الحالي اتجاهًا أكثر انفتاحًا على الدين، كما ستثير الاتجاهات المتزايدة للعلمانية Hyper Secularity في فرنسا إعادة التشكيل البنائي Restructuration للدين، فالدين يمكن أن يشكل مصدرًا هامًا للمناقشات العامة، ويشارك في عملية بناء الهوية Identity للأفراد والجماعات. ومجمل القول إن مساهمات أصحاب هذا الاتجاه تؤكد على الدور الإيجابي للدين في المناقشات العامة السياسية لمجتمعات ما بعد العلمانية وذلك على نحو منطقي^(١٢).

Köhrsen, "How Religious Is the Public Sphere?": 276. (١٠)

(١١) المرجع السابق.

(١٢) المرجع السابق.

الاتجاه الثاني: يتمثل في الآراء التي تقوم بوصف الحضور الجديد للدين دون افتراض موقف معياري (ويقصد بذلك عدم تحديد الدور المنوط أو المحدد للدين داخل المجال العام). ويعد كازانوفاً Casanova من أنصار هذا الاتجاه؛ حيث واجهت سيطرة أطروحة خصخصة الدين اعتراضاً من جانب كازانوفاً Casanova في كتابه «الأديان العامة في العالم الحديث» الصادر عام ١٩٩٤م. ويشير كازانوفاً إلى أن الدين في المجتمعات الحديثة لا يزال يحتل مكانة في المجال العام؛ ومن ثم يرفض خصخصة الدين ويطرح في المقابل أطروحته التي أطلق عليها عمومية الدين Deprivatization of Religions أي حضور الدين في المجال العام، ويُقصد بها أن التقاليد الدينية Religious Traditions في جميع أنحاء العالم ترفض قبول فرضيات نظريات الحداثة والتحول نحو العلمانية، كما تؤكد تهميش دور الدين وانحساره داخل المجال الخاص بالفرد^(١٣).

وعلى ضوء ما سبق صاغ كازانوفاً في كتابه سابق الذكر مفهوم الدين العام Public Religion؛ حيث يشير إلى أن الدين أو المؤسسات الدينية Religious Organizations قد أصبحت تسهم بشكل فعال في المجال العام داخل المجتمعات الحديثة. يمكن للمنظمات والجماعات والأفراد ذوي الصلة بالدين أن ينخرطوا في المجال العام بأساليب مختلفة. فعلى سبيل المثال يمكن لممثلي المنظمات الدينية المشاركة بشكل مباشر في المجال العام من خلال الاشتراك في البرامج الحوارية التلفزيونية، أو برامج الإذاعة، كما أن بإمكانهم نشر آرائهم في الكتب والمجلات والمواقع الإلكترونية. كما يعد نشر التصريحات الصحفية أحد أهم طرق الاتصال العام للفاعلين الدينيين Religious Actors. ويشير كازانوفاً إلى أن أهمية مفهوم الدين العام قد ازدادت ضمن المناقشات العلمية، كما أصبح للمفهوم دور كبير في بزوغ خطاب جديد عن الدين في المجتمعات الحديثة. ويمكن القول إن كازانوفاً أصبح أكثر انفتاحاً على الدور الفعال للدين في المجال السياسي، وإذا كان كازانوفاً قد حرص من قبل على حصر الأديان العامة - في مؤلفاته السابقة - في نطاق المجتمع المدني، فإنه أشار في مؤلفاته الأحدث إلى أن تواجد أو حضور الدين Presence of Religion في الحياة السياسية العامة، أو داخل الدولة لن يتعارض بالضرورة مع متطلبات السياسات الديمقراطية^(١٤).

Stefan Rummens, "Patrick Loobuyck, De seculiere samenleving. Over religie, atheïsme en democratie", (١٣) *Netherlands Journal of Legal Philosophy* 1 (2014): 91-94, online e-article, https://www.bjutijdschriften.nl/tijdschrift/rechtsfilosofieentheorie/2014/1/NJLP_2213-0713_2014_043_001_009.pdf.

(١٤) سالفاتوري، المجال العام: ٦٠.

وبالإضافة إلى ما سبق هناك تأكيد من جانب بيتر بيرجر Peter Berger فيما يتعلق بدعم الرؤى والتصورات السوسولوجية حول إحياء وبعث دور الدين في السياسة والشئون العامة؛ حيث أشار في كتابه التحول عن علمانية العالم Desecularization of the World، إلى أن «العالم اليوم يتمتع بنفس القدر من التشدد الديني الذي كان سائدًا في الماضي، بل وفي بعض الأماكن يكون أكثر مما سبق». ومن ثم يمكن القول إن الأطروحات السابقة للباحثين تبرز ظهور نموذج جديد يتمثل في نهاية نظرية التحول نحو العلمانية، ويؤكد تزايد أهمية الدين في الحياة العامة في عصر الحداثة المتأخرة Late Modernity^(١٥).

هذا، وقد أوضحت جريس ديفي Grace Davie - التي تعدّ من أبرز علماء الاجتماع الديني - أن هجرة الأفراد من مناطق مختلفة من العالم جعلت النموذج الأوروبي للتحول نحو العلمانية موضع تساؤل، ففي الوقت الذي يروج فيه النموذج الأوروبي لخصخصة الدين يوجد لدى العديد من الوافدين الجدد أفكار مختلفة فيما يتعلق بالمكانة المناسبة للدين في المجتمع. ونتيجة لذلك فإن الأوروبيين لا يملكون إلا أن يطلقوا نقاشًا حول الدور العام للدين، ولكن الدين أيضًا أصبح حاضرًا على نحو متزايد في شعوب أوروبا. وتستطرد ديفي قائلة: «سوف يخترق الدين المجال العام بصورة متزايدة، وهو ما يعد اتجاهًا مدفوعًا بحضور الإسلام في أنحاء مختلفة من أوروبا»^(١٦).

كما تعد أعمال كل من كوينج Koeing وإيدر Eder من الأمثلة أيضًا على هذا الاتجاه؛ حيث يقول كوينج إن الدين اكتسب حضورًا وقوة لدى الشعوب في إطار الوحدة الأوروبية، مضيفًا أن عملية التكامل الأوروبي أسفرت عن دور جديد ومميز للدين عند شعوب أوروبا. كما يفترض كلاوس إيدر Klous Eder - اتساقًا مع هابرماس - وجود عملية ما بعد التحول نحو العلمانية والتي تشير - على حد قوله - إلى أن الدين اليوم أصبح أمرًا عامًا بشكل متزايد في الوقت الذي أصبح فيه أقل خصوصية. وعلى الرغم من أن أنصار هذا الاتجاه يتبنون منظورًا وصفيًا Descriptive Perspective، فإنهم يميلون

Köhrsen, "How Religious Is the Public Sphere?": 276-277. (١٥)

(١٦) المرجع السابق: ٢٧٧.

في بعض الأحيان إلى الآراء المشابهة للاتجاه الأول من خلال الإشارة إلى الإمكانيات الإيجابية للدين داخل المجال العام^(١٧).

الاتجاه الثالث: يؤكد الحضور الديني في المجال العام من منظور نقدي، ومن أنصار هذا الاتجاه توماس ماير Thomas Mayer الذي يفترض تزايد مشاركة الدين في المجال السياسي والعام. وعلى النقيض من هابرماس، وويليام، وليكليرك لا يعد توماس هذه العملية إيجابية؛ بل تتمثل من وجهة نظره في أن هناك ثمة تهديدًا محتملاً للأسس العلمانية للدولة الحديثة. وبالرغم من ذلك فلا يعكس منظور ماير الموقف الشائع في مداخل الدين العام. وإجمالاً فإن الباحثين يرحبون بالوجود المفترض للدين في المجالات العامة داخل المجتمع الأوروبي^(١٨).

ويتبين لنا في ضوء ما سبق أن هناك ثلاثة تيارات تجسد مداخل الدين العام؛ وذلك بدءًا من التأكيد على الحضور الديني داخل المجال العام من خلال طرح تصورات عقلانية حول هذا الحضور والتي تمثلت في «شرط الترجمة المؤسسية» على حد قول هابرماس، ومرورًا بالتصورات التي طرحت حول التأكيد على الحضور الديني داخل المجال العام من خلال آراء كازانوف وآخرين ولكن دون تحديد لملامح هذا الحضور، وانتهاءً بالرؤى والتصورات التي تؤكد حضور الدين داخل المجال العام، ولكن بصورة نقدية استنادًا إلى زعم رئيسي مؤداه أن هذا الحضور سوف يشكل تهديدًا للأسس العلمانية للدولة المعاصرة.

ثانيًا: الدولة والدين.. مواقف متباينة

في ضوء العرض السابق للاتجاهات الثلاثة التي أبرزت الحضور الديني في المجال العام، وذلك بدءًا من التأكيد على حضور الدين وزيادة فاعليته داخل المجال العام، ومرورًا بتوضيح هذا الحضور الديني دون الإشارة إلى الملامح المتوقعة لهذا الحضور وحدوده داخل المجال العام، وانتهاءً بالإشارة إلى أن الحضور الديني وتواجده يشكل تهديدًا للعلمانية داخل بعض المجتمعات

Köhrsen, "How Religious Is the Public Sphere?": 277. (١٧)

(١٨) المرجع السابق.

الإنسانية. يمكن القول إن هناك ثمة مواقف متباينة من جانب النظام السياسي تجاه الحضور الديني داخل المجال العام؛ حيث يمكن تناول تلك المواقف على النحو التالي^(١٩):

أ- إقصاء الدين أو حصره في حدود الضمير الفردي، وظهر هذا الموقف من خلال النظر إلى التناقض بين السلطتين الدينية والسياسية. رأى بعض المفكرين أنه لكي تكون الدولة ديمقراطية فإنها من الضروري أن تصبح علمانية، إلا أن الدولة العلمانية الليبرالية أو الديمقراطية لا تحتاج إلى الاستئصال الكامل للدين بل حصره وقصر فاعليته على مجال الحياة الخاصة. وعلى هذا النحو اشترك فلاسفة السياسة الليبراليون - ومنهم راولز Rawls، وأودي Audi، وأكرامان Ackerman في التأكيد على ارتباط العلمانية بالديمقراطية. وهو ما يعني فصل الدين عن السياسة، واستبعاد أية فاعلية له في المجال العام، وكذلك استبعاد المعتقدات والحجج الدينية من المجال السياسي.

ب- القبول المحدود للدين كعنصر فاعل في الحياة العامة، وبالرغم من أن هذا الموقف علماني في طبيعته، فإنه يشير إلى إمكانية أن يكون للدين دور في الحياة السياسية، وأن الدين لا يؤدي في جميع الحالات إلى زعزعة استقرار الدولة العلمانية.

ج- المصالحة بين الدين والسياسة، ويجسد ذلك الموقف استعداد السلطة المدنية لقبول مشاركة الجماعات الدينية والأشخاص المتدينين في العملية الديمقراطية.

د- الدولة ذات المرجعية الدينية؛ حيث نجد أن المعاني الدينية لها دور أساسي في توجيه أداء الدولة وسلوكياتها، وقد تكون لتلك المعاني دور في إحداث تغييرات داخل المجتمع.

في ضوء الطرح السابق للمواقف المتباينة حول العلاقة بين الدولة والدين يثار في الأذهان تساؤل مؤداه: هل هناك مجال عام داخل المجتمعات الإسلامية؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تكون «نعم» من خلال التأكيد على أنه في كل المجتمعات الإسلامية يلقي علماء الدين والفقهاء الاحترام

(١٩) علي ليلة، «رأس المال الديني والقيمة المضافة للفعل الإنساني»، مجلة الديمقراطية، العدد ٢٦ (٢٠٠٧): ٤٥-٤٧.

والاهتمام، ويكون لهم دور مؤثر في تشكيل قيم مجتمعاتهم والتعبير عنها^(٢٠)، وهكذا يمكن القول إن رجال الدين والمؤسسات الدينية الرسمية أصبحوا جزءاً من المجال العام داخل المجتمع^(٢١).

إذا كان هناك تأكيد على أن الدين أصبح جزءاً من المجال العام داخل المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فإن استخدام الدين في المجال العام يكون مشروطاً بقدرته على حل الخلاف، وإضفاء الطابع الروحي والأخلاقي على الحياة العامة، وكذلك إضفاء الاستقرار على العلاقة بين الفاعل والعالم، ومن ثم فإنه يعمل على غرس هذا الفاعل في عالم الحياة اليومية^(٢٢).

تتمثل أهمية الدين في عالم الحياة اليومية من خلال النظر إليه على أنه يشكل التراث الإلهي. فالتراث توجه نحو الماضي، وهذا الماضي له تأثير قوي في الحاضر، كما أن التراث هو ما تملكه المجتمعات الإنسانية قبل أن تتأثر بالتحويلات التي أحدثتها الرأسمالية، كما أن المجتمعات التقليدية ما زالت تخضع للدين. ويمكن القول إنه من الأمور الأساسية في التراث أن الماضي ليس شيئاً يمكن إغفاله، وأن الحاضر ما هو إلا هامش على خلفية الماضي، ويعد استجابة للماضي. كما أن تعديل هذا الماضي وتصحيح مساره قد يتيح الفرصة لجعل الحاضر مفتوحاً لكي يعاد تصحيحه وتجاوزه بأفكار أفضل وأكثر كفاءة. فالتراث جدل مستمر عبر الزمن تتحقق فيه بعض صور الاتفاق من خلال المناقشات التي تعبر عن المعنى، الذي يمكن من خلاله ضمان الاستمرار في الوجود. فإذا كان التراث يمكن أن يتوقف عن التقدم، أو عن توليد أفكار جديدة، فإنه في المقابل قد تحدث حالة من التقدم من خلال إضافة عناصر جديدة إلى التراث، فليس كل شيء موجود في الحاضر يمكن أن يختفي في المستقبل^(٢٣).

محمل القول أن التراث عبارة عن نتاج تراكم الخبرات التاريخية التي اكتسبها المجتمع في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وهناك تراث مكتوب وآخر غير مكتوب (شفهي). ولأن التراث

(٢٠) عثمان بكر، «طريق ماليزيا نحو التحديث وارساء الديمقراطية»، في التحديث والديمقراطية والإسلام، تحرير شيرين ت. هنتر، وهوما مالك، ترجمة أيمن حامد (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٩): ٢٣٩.

(٢١) سالفاتوري، المجال العام: ١٧.

(٢٢) المرجع السابق: ٦٠.

(٢٣) المرجع السابق: ٤٠، ٤١، ٧٥، ٧٦، ١٧٣.

نتاج المجتمع الإنساني، فإنه يحمل نبض ذلك المجتمع الذي انبثق منه ويعبر عن تناقضاته. وقد يكون ذلك أوضح بالنسبة للتراث الإسلامي؛ نظرًا لما تميز به الفكر الإسلامي من المرونة والقدرة على التكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وعلى تقديم إجابات للمشكلات المجتمعية المتجددة. وعلى هذا فالتراث أمر متطور ويحتوي على آثار التغيرات التي طرأت على المجتمع ومشكلاته، ففي كل مرحلة كان يضاف إليه وي طرح منه، وكانت قاعدة إجماع المجتهدين في كل مرحلة أو فترة زمنية حول قضية أو إصدار حكم معناه إمكان التكيف مع الواقع المجتمعي المتغير؛ وبالتالي إمكان إضافة الجديد وطرح بعض القديم جانبًا^(٢٤).

ثانيًا: العلاقة بين النسق السياسي والنسق الديني

إن المتأمل للعلاقة بين النسق السياسي (الدولة كمؤسسة حديثة) والنسق الديني (المؤسسات الدينية، ورجال الدين) في العصر الحديث يمكن أن يلحظ أنها علاقة لا تظهر فيها ثنائيات العلماني والمقدس، أو التقليد والحداثة، ولكن تظهر فيها ملامح علاقة لها طابع خاص تقوم على مظاهر التكيف والتعايش المتبادل من ناحية، والرفض والصراع من ناحية أخرى. فالخطاب الديني - الذي يشكل أحد مخرجات المؤسسات الدينية ورجال الدين يتعايش مع الحداثة عندما يحاول أن يقدم أدلة شرعية على السياسات الحديثة للدولة، وعندما يحاول أن يجد للصيغ الحديثة جذورًا في الفكر الديني، فكثيرًا ما يسعى الخطاب الديني جاهدًا إلى إضفاء الطابع الديني على العديد من مخرجات الحداثة وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية. ويظهر ذلك في السعي الدعوب من جانب الخطاب الديني نحو البحث عن الأصول الدينية لمختلف الأيديولوجيات الحديثة (الاشتراكية، والليبرالية، والقومية)، ولمختلف المفاهيم الحداثية (الحرية، والمساواة، والديمقراطية)، ولمختلف النظم الاقتصادية الحداثية (الادخار، والاستثمار، والإنتاج). كما يتأسس موقف الخطاب الديني إما على موقف دفاعي عندما يميل الخطاب الديني نحو خلق مقابلة بين ما هو ديني وما هو حديثي، وإما على موقف الرفض الذي ينكر على الحضارة العربية ملكيتها لهذه المخرجات الحداثية^(٢٥).

(٢٤) أحمد صادق سعد، «بين التنمية والتراث»، في الدين والاقتصاد (القاهرة: سينا، ١٩٩٠): ١١٩، ١١٨.

(٢٥) أحمد زايد، تناقضات الحداثة في مصر (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٥): ٧٦-١٠١.

وإذا ما حاولنا أن نتناول بشيء من التفصيل دور المؤسسات الدينية داخل المجتمعات الإنسانية، يمكن القول إن جميع المؤسسات الدينية قد تتعرض لاختبار صعب لا يمكن اجتنابه وهي في سبيلها لتشكيل السلوك الإنساني استناداً للعقيدة الدينية أو المبادئ الأخلاقية. وأعني بذلك أنه لكي تؤثر هذه المؤسسات الدينية في المجتمع الإنساني عليها أن تزيد من طاقة تأثيرها من خلال جذب بعض الأشخاص ذوي المكانة والقوة في المجتمع. ومن ناحية ثانية ثمة إشكالية تتعلق بالأهداف الأخلاقية للتنظيمات الدينية والتي عادةً ما تكون غير متلازمة مع الأهداف المتفق عليها للمجتمع وأنظمتها المختلفة، وبمعنى آخر قد يكون هناك صراع أساسي قائم بين الاهتمامات الدينية والمجتمع الديني، ولذلك قد تستطيع تلك المؤسسات أن تواجه هذا الموقف من خلال طريقتين؛ أولهما أنها تحاول تخليص أعضائها من العالم المليء بالشرور عن طريق الانسحاب منه قدر الإمكان، وقد يؤدي هذا الانسحاب إلى ضعف التأثير الذي قد تمارسه على المجتمع، وثانيهما يتمثل في الانشغال في معركة حقيقية مع عالم الحياة اليومية من أجل التغيير^(٢٦).

ويرى ينجر Yinger أن المؤسسات الدينية قد تبلغ ذروتها في التأثير في الأفراد والمجتمع، وفي الوقت نفسه تحافظ على المثل الدينية والأخلاقية، فالمؤسسات الدينية تعد بمثابة القوى المستقرة في المجتمع، ومصدر الأمن لأعضائه، وفي المقابل فإن معظم المؤسسات الدينية التي تميزت بالاستقرار قد تعرضت للتغيير، إلا أن ذلك لا يعني أنها غير كاملة أو ليست دائمة، ولكن ما نقصده هو أن المؤسسات الدينية مرتبطة بالنشاط الإنساني ومن ثم فإنها تخضع للتغيير الاجتماعي. ويدرك عالم الاجتماع أن أي تنظيم سواء أكان دينياً أم غير ذلك لا يعمل بمفرده في المجتمع، كما أن إحدى السمات المميزة للتنظيم الديني هي تجديد نفسه من الداخل، فالاتجاه المحافظ والراديكالي والديني والروحي بمثابة اتجاهات تعبر عن الحيوية التي يتميز بها التنظيم الديني^(٢٧).

وفي المقابل يسعى رجال الدين إلى جعل تنظيماتهم مناسبة للعصر الحديث وذلك من خلال اشتراكهم في حل المشكلات الملحة داخل مجتمعاتهم، وهذا يتطلب ديمقراطية في المؤسسات الدينية. وكذلك لا نتوقع من المؤسسات الدينية ذات المصادر المحدودة من الفكر التقدمي أن تقوم

(٢٦) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤): ٢٦٨-٢٧٠.

(٢٧) المرجع السابق: ٢٧١، ٢٧٢.

بما فشل المجتمع في القيام به، وفي أحيان أخرى قد تكون المؤسسات الدينية أقل تقدمية من المجتمع العلماني^(٢٨).

ثالثًا: وظائف الدين في المجال الاقتصادي.. قراءة سوسيولوجية

قد تكون عناصر الدين والاقتصاد في أي مجتمع داعمة بعضها بعضًا بطريقة تبادلية، أو معارضة لها أيضًا بطريقة تبادلية، وذلك على الرغم من أن كلاً منهما يكشف على المدى الطويل عن ميل واضح نحو الاتساق والانسجام. وقد تتمايز الجوانب الاقتصادية للمجتمع عن الجوانب الدينية تمايزًا حادًا، وقد تبرز مع بعضها بعضًا^(٢٩).

وإذا كان من بين الغايات الكبرى للدين تقديم تعريفات أخلاقية للمجتمع، فإن الدين بالطبع يقدم هذه التعريفات في المجال الاقتصادي. ولأن كثيرًا من أنماط الأنشطة الاقتصادية ضرورية لبقاء المجتمع، فليس من المستغرب أن تؤكد كل المجتمعات الإنسانية على أهمية الحياة الاقتصادية وأن تقدم تعريفات دينية تدعمها في حالات كثيرة. فعلى سبيل المثال إذا كان مجال الدين هو السلوك الإنساني عامة بدءًا بالمعتقدات التي تحدد أهداف واتجاه هذا الدين، وانتهاءً بتفاصيل هذا السلوك، فإن الاقتصاد ينشغل بسلوك الإنسان؛ من حيث إنتاج، واستهلاك، وتوزيع السلع والخدمات، ويعني ذلك أن الاقتصاد يعالج أحد جوانب الدين، ولهذا يتعين أن تكون للدين رؤيته بالنسبة للنشاط الاقتصادي^(٣٠).

وعلى ضوء ما سبق نطرح تساؤلًا رئيسيًا مؤداه: هل ثمة وظائف للدين في المجال الاقتصادي؟ وربما تتضح الإجابة عن هذا التساؤل على مستويين؛ أما الأول فيتركز حول وظائف الدين في المجال الاقتصادي.

(٢٨) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤): ٢٨٤.

(٢٩) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الديني: قراءات مختارة، مج. ١ (البحيرة: مطبعة البحيرة، ٢٠١٤): ١٧٦.

(٣٠) عبد الهادي علي النجار، «الإسلام والنظم الاقتصادية المعاصرة»، في الدين والاقتصاد: ٦٢، ٦٣.

يمكن أن نوجز وظائف الدين في المجال الاقتصادي على النحو الآتي^(٣١):

١- مستويات الإنتاجية

إن التعريفات الدينية التي تؤيد أو توافق على عمل الأطفال والإناث خارج المنزل أثرت كثيرًا في مستوى الإنتاجية بطريقة مختلفة عن التعريفات التي تستهجن هذه الأنماط من العمالة، وتنظر إليها بوصفها غير أخلاقية، كما أن ما يحدد على أنه استغلال إنساني في مجتمع ما قد يعرف على أنه مؤيد ومقبول دينيًا، وكذلك فإن الدين قد يؤثر في تأكيد المجتمع على أن الإنتاجية القصوى تمثل هدفًا مرغوبًا في حد ذاته.

٢- تراكم الثروة

يعد استخدام النقود وتراكم الثروة من المظاهر الهامة لأي نظام اقتصادي قد تُفرض عليه تعريفات أخلاقية. ويعرف تراكم الثروة بطريقتين إما باعتباره «أصل كل شر»، أو باعتباره «مكافأة إلهية»، للسعي الصحيح والمستقيم. كما قد يُنظر إلى تراكم الثروة في المجتمعات الإنسانية المختلفة بطرق ودرجات متباينة، ولذلك كثيرًا ما نجد تبريرًا أخلاقيًا للأنشطة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال فإن المجتمعات التي تقع بالقرب من المتصل «المقدس والعلماني» تعرف تراكم الثروة على أنه أمر حسن أو طيب، طالما أن الممارسات الاقتصادية الناجحة تتفق مع التقاليد الدينية السائدة. في المقابل فإن الجهود التي تسعى إلى تكديس وتراكم الثروة بكميات كبيرة عرفت بأنها غير أخلاقية؛ لأنها لا تتفق مع التقاليد الأخلاقية؛ ومنها على سبيل المثال الربا أو الحصول على أرباح غير عادلة.

٣- الندرة الاقتصادية

نادرًا ما تكون عمليات العرض والطلب ذات طابع اقتصادي بحث في تأثيراتها، فعندما تكون بعض الأغراض نادرة أو عندما يصعب الحصول على عمل، يكون الدين مشاركًا أو متضمنًا في هذه المشكلات؛ ففي المجتمعات التي يتناقض فيها فائض الغذاء، يكون الدعم والإمداد الديني للجهود العلمية التي تبذل لضمان توفير الغذاء أكثر ارتباطًا بالثقافة، ففي مثل تلك الظروف يوفر الدين للجماعات الآليات اللازمة للتضرع للقوى الإلهية لطلب مساعدتها في ضمان محصول، أو صيد ناجح.

(٣١) السيد، علم الاجتماع الديني: ١٨٢-١٨٩.

٤ - الأزمات والإحباطات الاقتصادية

تظهر أحيانًا مواقف متأزمة في الحياة الاقتصادية للمجتمع؛ فأبي ظرف يحول دون أن يحقق الإنسان ما يعتبره معيشة ملائمة هو في الحقيقة إحباط، كما أن التغيير الاقتصادي الهائل الذي يهدد طريقته في الحياة يعدّ أزمة. في هذا الصدد عندما يُواجه الإنسان باحتياجات ذات طابع اقتصادي فإنه يستدعي الدين لتحقيقها، فالدين يساعد الإنسان على مواجهة هذه الإحباطات والأزمات. فعلى سبيل المثال تتمثل الجهود التي تبذل لمواجهة احتياجات البشر في الأزمات الاقتصادية في تأسيس ودعم مشروعات الإحسان، والأعمال الخيرية، وجمع التبرعات، كما في ذلك نشاطات رفع الدخل بصورة أو بأخرى، وبالإضافة إلى ذلك يقدم الدين وسائل توافقية لتصحيح أسباب الإحباطات والأزمات الاقتصادية، فالمقوم الأعظم للنجاح الاقتصادي هو التفكير الإيجابي والاعتماد على الله.

أما المستوى الثاني حول وظائف الدين في المجال الاقتصادي فإنما يتضح إذا ما حاولنا الاعتماد على التفكير الاستنباطي Deductive أي محاولة تطبيق القانون العام على الجزئيات، أي الانتقال من العام إلى الخاص وذلك في دراسة دور الدين في الاقتصاد، وأقصد بذلك التعرف على الرؤى السوسيولوجية التي طرحت حول دراسة العلاقة بين الدين والاقتصاد من خلال أطروحة عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber والتي تتركز حول دراسة العلاقة بين الرأسمالية والأخلاقيات البروتستانتية.

ويمكن القول إن إرهاصات دراسة «ماكس فيبر» للعلاقة بين الرأسمالية والأخلاقيات البروتستانتية قد تمثلت في تقديم ماكس فيبر لثلاث أطروحات؛ حيث يشير في أطروحته الأولى إلى حقيقة أساسية مؤداها أن رجال الأعمال، وأصحاب رءوس الأموال، والعمال المهرة يعتقدون المذهب البروتستانتية. ويؤكد ماكس فيبر أن تلك الحقيقة ليست معاصرة، بل هي أيضًا حقيقة تاريخية، ويدلل على ذلك بأنه إذا عدنا بهذه الظاهرة إلى الوراء يمكن إثبات أن بعض المراكز الأولى للنمو الرأسمالي في بدايات القرن السادس عشر كانت بروتستانتية. والتفسير الأولي لذلك تمثل في أن التخلي عن المذهب الاقتصادي التقليدي الذي حدث في هذه المراكز أنتج تحررًا من

التقليد بصورة عامة ومن المؤسسات الدينية بشكلها القديم بصورة خاصة. ويمكن القول إن المذهب البروتستانتي قد تبني موقفًا حازمًا من الاسترخاء والكسل^(٣٢).

كما أشار ماكس فيبر في أطروحته الثانية إلى أن الرأسمالية المعاصرة لم تظهر في إطار الثروات الضخمة، وتراكم الذهب، والفضة التي توافرت للأوروبيين، بل أنشأتها تطورات الروح الرأسمالية الأوروبية، أو العقلانية الرأسمالية. ويبرز ماكس فيبر في أطروحته الثالثة تأكيد البروتستانتية على مفهوم العمل والاجتهاد من جانب الأفراد. وفي هذا الصدد يشير ماكس فيبر في مؤلفه «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» إلى أنه «ليس المذهب الأخلاقي في دين معين؛ بل السلوك الأخلاقي الذي يجسده هذا الدين» يسهم في بلورة أسلوب حياة عقلائي ساعد على تهيئة السياق العام أمام روح الرأسمالية الحديثة^(٣٣).

ومما هو جدير بالذكر أن ماكس فيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين بوصفه ظاهرة اجتماعية، بل اهتم بدراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين، ونقطة البدء في دراسة فيبر تحديد ماهية الرأسمالية؛ حيث أشار إلى أنه ليس ثمة رأسمالية واحدة، وإنما هناك نظم رأسمالية عديدة تختلف باختلاف المجتمعات؛ حيث أشار إلى أن الرأسمالية الغربية الحديثة تمثل ظاهرة فريدة تنحصر خصائصها الأساسية في المشروع الاقتصادي القائم على التنظيم العقلي الذي يدار وفقاً لمبادئ علمية، والثروات الخاصة، والإنتاج من أجل السوق وللجماهير وعن طريقهم، وكذلك الإنتاج من أجل الربح، والحماس المتزايد، والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل التي تحتاج إلى تفرغ كامل من جانب الفرد ليمارس عمله وينظر إليه على أنه هدف رئيسي؛ حيث لا ينظر للعمل في المجتمع الرأسمالي على أنه شيء عرضي أو ثانوي، ولكنه هدف يعيش الإنسان من أجله. وهذه الأخلاقيات المهنية Vocational Ethics تعد إحدى السمات البارزة لروح الرأسمالية الحديثة، فالرأسمالية تثير القدرة على الاختراع والابتكار، وترفض النزعة التقليدية أو اللا عقلية. فالتنظيم الرأسمالي لا يتحقق في مجتمع يتسم أفرادها بالكسل، ويتمسكون بمعتقدات خرافية، أو

(٣٢) أنطوني جدنز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة: تحليل كتابات ماركس ودركهيم وماكس فيبر، ترجمة أديب يوسف شيش (دمشق، سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٨): ٢٠٣.

(٣٣) ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، مشروع مطاع صفدي للينابيع ٣ (بيروت: مركز الإنماء القومي، د.ت.): ١٨٤.

يتميزون بعدم الكفاءة. ولقد ذهب فيبر إلى القول إن بنيامين فرانكلين Benjamin Franklin قد عبر أصدق تعبير عن السمات السيكولوجية اللازمة لوجود النظام الرأسمالي والتي تتمثل في السلوك المنظم والمثابرة، والكفاءة، والصدق، والإخلاص، وهي كلها سمات ضرورية للنجاح في أي ميدان، وبالأخص في مجال العمل^(٣٤).

وعلى ضوء ما سبق يثار تساؤل رئيس هو: ما القوى التي كانت وراء ظهور النظام الرأسمالي؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تتمثل في رؤية فيبر أن الرأسمالية نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية، فروح الرأسمالية هي نفسها روح المذهب البروتستانتي بما تتضمنه من سلوكيات وأخلاقيات عملية، ولقد وُجدت «الأخلاقيات الاقتصادية» في نطاق الديانة البروتستانتية، فروح الرأسمالية ظهرت قبل أن تظهر الرأسمالية ذاتها. ولقد توصل فيبر إلى هذه النتيجة من خلال تحليل دقيق لتعاليم لوثر وكالفن، فروح البروتستانتية كما تبدو في أخلاقياتها العملية داخل نطاق الحياة اليومية تطابق في الواقع روح الرأسمالية الحديثة، وذلك أن العقيدة البروتستانتية تهتم بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وتمنح المهنة قيمة أخلاقية، كما أنها تقدر العمل وتنظر إلى تأدية العمل بأمانة وحماس على أنه واجب مقدس، وأن جمع المال بصورة أخلاقية ومشروعة يعد نشاطًا ذكيًا. كما سعى فيبر إلى تأييد استنتاجه من خلال تحليل تاريخ بعض الدول البروتستانتية؛ حيث أشار إلى أن الدول الرائدة في المجال الاقتصادي كانت تلك الدول التي تنتشر فيها العقيدة البروتستانتية - مثل هولندا، وإنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية - في حين ظلت الدول الكاثوليكية أقل تقدمًا. ولقد فسّر فيبر ذلك بأن روح العقيدة البروتستانتية في تلك الدول كانت تدعم أشكال النشاط الاقتصادي التي تعتبر ضرورية لإقامة وإدارة المشروعات الرأسمالية الحديثة^(٣٥).

كما تبرز مظاهر أخرى للعلاقة بين الدين والاقتصاد، وبالأخص الدين الإسلامي من خلال ما يطلق عليه «الوقف»، فالوقف هبة يقدرها أي شخص مؤمن قادر عليها. وكلمة «الوقف» اختصار لمفهوم الصدقة الموقوفة، وهو ما يشير إلى شيء أقرب إلى مفهوم «الصدقة الجارية»، أي توافر

(٣٤) محمد علي محمد، تاريخ الفكر الاجتماعي: الرواد والاتجاهات المعاصرة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣): ٣٢٦، ٣٢٧.

(٣٥) المرجع السابق: ٣٢٨.

مصدر دائم في فعل الخير من أجل التقرب إلى الله، وإن كان الواقع يكشف عن أن الذي يقدمها هم الحكام، وأعضاء النخب الاقتصادية، والبيروقراطية والسياسية. وقد كان الوقف أكبر مصدر لتمويل الخدمات العامة، وهكذا يمكن القول إن الوقف يمثل البنية التحتية المالية التي تؤمن تحقيق الصالح العام. فالوقف مؤسسة مستقلة بذاتها، ومن ثم فقد حافظت على قدر كبير من النمو، والمرونة في استخدام الموارد لتحقيق غاياتها النظامية. وعلى الرغم من أن الوقف لم يستطع أن يوفر ضمانات لحماية سوء استخدام الموارد وانحرافها عن تحقيق أهدافها النظامية، فإن تنظيم الوقف عبر القانون المدني قد ضمن مستوى من المرونة^(٣٦).

(٣٦) سالفاتوري، المجال العام: ٢٦٦-٢٦٨.

المبحث الثاني: المؤسسات الدينية والمجال الاقتصادي في المجتمع المصري

أولاً: المؤسسات الدينية الرسمية في المجتمع المصري.. ملامح أولية

تتضمن المؤسسات الدينية داخل المجتمع المصري مؤسسة الأزهر، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء، والمجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية والتي يعمل بداخلها جميعاً رجال الدين. وسوف نتناول تلك المؤسسات بصورة موجزة وذلك على النحو الآتي:

١- مؤسسة الأزهر

يعد الأزهر من أقدم المؤسسات الدينية في المجتمع المصري؛ حيث أنشئ عام (١٩٧٢م/ ٣٦١هـ). ورغم استقلال الأزهر كمؤسسة دينية، فإن أعماله منظمة من خلال قوانين أصدرتها الدولة منذ عام ١٨٨٢م حتى صدور قانون تطوير الأزهر عام ١٩٦١م. ويضم الأزهر مؤسسات فرعية؛ من أبرزها المجلس الأعلى للأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية، وجامعة الأزهر.

٢- وزارة الأوقاف

تعد وزارة الأوقاف من أقدم الوزارات في المجتمع المصري؛ حيث أنشئت عام ١٨٣٥م، كما أنها تشرف على المساجد المنتشرة في أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى إشرافها على المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الذي يختص بالدعوة إلى الإسلام، وتعريف شعوب العالم بأصوله ومبادئه.

٣- دار الإفتاء

أنشئت دار الإفتاء في مصر الحديثة في عام ١٨٩٥م، وكانت تابعة لمؤسسة الأزهر ثم انفصلت عنها، ويرأسها مفتي الديار المصرية، الذي يعد رمزاً دينياً تقترب مكانته من مكانة شيخ الأزهر. ومن أبرز مهامها الإجابة عن الأسئلة الشرعية، وتوضيح حكم الشرع فيها، كما أن لها دوراً في تدريب المبعوثين من الدول الإسلامية على الإفتاء، والتصديق على أحكام الإعدام، كما برز دور الإفتاء في السنوات الأخيرة لتضمينها عدداً من القضايا الاجتماعية والسياسية، وإبداء الرأي فيها.

٤ - المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية

يعد المجمع المقدس الهيئة العليا داخل الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، ويرأسه بابا الإسكندرية وبطربرك الكرازة المرقسية، ويجتمع عادة مرتين كل سنة لمدة أسبوع؛ من أجل مناقشة الأوضاع التشريعية، والكهنوتية، واللاهوتية. ويقوم أحياناً بأدوار ذات طابع اجتماعي، أو سياسي، ويجتمع بدعوة من باب الكنيسة أثناء الأزمات. كما أنه يضع القواعد العامة المتعلقة بقضايا الكنيسة وشئون الأقباط داخل المجتمع المصري.

ثانياً: المؤسسات الدينية في المجال الاقتصادي بين استدعاء النظام السياسي ومبادرات علماء الدين

إن العلاقة بين المؤسسات الدينية والمجال الاقتصادي داخل المجتمع المصري لها بعد تاريخي من خلال استخدام النظام السياسي للدين داخل النشاط الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال سعى ضباط مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م إلى حشد العاطفة الدينية الشعبية، ومحاولة إعادة إنتاج شرعية دينية من خلال توجيه الخطب الدينية، وتوظيف الشخصيات الدينية للتأكيد على الاتساق بين الإسلام والسياسات الاشتراكية التي تتبناها الدولة في ذلك الحين^(٣٧). وبعد ثورة ١٩٥٢م حاول أغلب شيوخ مؤسسة الأزهر تطويع رأي الدين لخدمة السياسات السائدة؛ حيث أفتى الشيخ محمود شلتوت (١٩٥٩ - ١٩٦٣م) بأن «القوانين الاشتراكية لا تتعارض مع الإسلام». كما سار الشيخ حسن مأمون (١٩٦٤ - ١٩٦٩م) على درب نفسه، وكان من أبرز المدافعين عن القوانين الاشتراكية^(٣٨).

كما أكد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على أن الإسلام دين التقدم الاجتماعي والحرية بل والاشتراكية، وهاجم بعض القيم التقليدية؛ مثل الصبر، وعمل على تعبئة المؤسسات التي كانت تقود الدولة لتقديم الحجج تأييداً لموقفه السياسي والاجتماعي. ونرى على سبيل المثال الشيخ إبراهيم

(٣٧) سكوت دبليو هيبارد، الدين ووظائفه السياسية: مصر - الهند - أمريكا، ترجمة فاطمة نصر، إصدارات سطور (القاهرة: سطور الجديدة، ٢٠١٢): ٨٤٠.

(٣٨) عمار علي حسن، الإصلاح السياسي في الأزهر والإخوان المسلمين قبل الثورة وبعدها: (الفريضة الواجبة)، ط. ٣ (القاهرة: هلا، ٢٠١٣): ١٠٥-١٠٩.

اللبان - عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر - يقدم في مؤتمر معهد أبحاث الأزهر عام ١٩٦٤م دراسة بعنوان «حق الفقراء في أموال الأغنياء»؛ حيث عاد إلى رأي ابن حزم القائل إنه إذا لم تكف الزكاة احتياجات الفقراء، حق للحاكم أن يأخذ من الأغنياء ما هو ضروري لذلك. كما أقام الاتحاد الاشتراكي آنذاك مكتباً خاصاً للشئون الدينية لتنظيم حملات عن الإسلام والاشتراكية^(٣٩).

وعلى النقيض مما سبق قام أنصار الرئيس الأسبق محمد أنور السادات بإطلاق حملة ضد اليسار، اشترك فيها علماء الدين الذين أصدروا سلسلة من الفتاوى الدينية التي ساوت بين الشيوعية والفسوق، واتهمت الشيوعيين بأنهم كفرة^(٤٠)، فعلى سبيل المثال قام الدكتور محمد الفحام الذي تولى مشيخة الأزهر في الفترة من (١٩٦٩ - ١٩٧٣م) بالانقضاء على الاشتراكية بمقتضى ما أسماها السادات ثورة التصحيح عام ١٩٧١م بوصفها «خطوة تأتي من أجل كفالة الحريات للوطن والمواطنين، وسيادة القانون وبناء دولة جديدة». كما أيد شيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود (١٩٧٣ - ١٩٧٨م) موقف السادات من القوى اليسارية بعد أحداث ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧م، ووصف الشيوعيين بأنهم «ملحدون لا ينتمون إلى جماعة المسلمين»^(٤١).

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره حول استدعاء النظام السياسي للتنظيمات الدينية داخل المجال الاقتصادي، نستطيع أن نبرز كذلك دور رجال الدين داخل هذا المجال الاقتصادي، فعلى سبيل المثال في أوائل القرن العشرين كان الشيخ محمد عبده يدعو إلى اقتصر المهام الاقتصادية للدولة على نطاق ضيق، وحث الأغنياء على العمل في الأنشطة الاقتصادية، ولقد كان موقفه نديراً بصعود مجموعة «طلعت حرب» إلى الأعمال المصرفية والصناعية. كما وافق ابن تيمية على فرض التسعير في الأسواق، بالإضافة إلى إباحة كل من الأفغاني ومحمد عبده، ورشيد رضا، الحصول على فوائد من إيداع الأموال في حسابات الادخار، والتعاملات المصرفية. وبالإضافة إلى ما سبق كانت هناك مواقف متباينة من جانب مؤسسة الأزهر تجاه الفوائد المصرفية، فعلى سبيل المثال عارض

(٣٩) سعد، «بين التنمية والتراث»: ١١٦.

(٤٠) هيبارد، الدين ووظائفه السياسية: ٩٨.

(٤١) حسن، الإصلاح السياسي في الأزهر: ١٠٦-١٠٩.

شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق (١٩٨٢-١٩٩٦م) الفوائد المصرفية، وعلى النقيض كان الشيخ محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر (١٩٩٦-٢٠١٠م) داعماً لموقف الحكومة من الفوائد المصرفية^(٤٢).

كما تضمنت وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر (رجب ١٤٣٢هـ - يونية ٢٠١١م) التأكيد في المبدأ الثامن على أهمية «إعمال فقه الأولويات في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، والقضاء على البطالة، وبما يفجر طاقات المجتمع وإبداعاته في الجوانب الاقتصادية والبرامج الاجتماعية». وربما يشكل ذلك تأكيداً للعلاقة بين المؤسسات الدينية الرسمية والمجال الاقتصادي داخل المجتمع المصري.

ثالثاً: المؤسسات الدينية والمجال الاقتصادي خلال الألفية الجديدة.. نماذج مختارة

إن دراسة العلاقة بين المؤسسات الدينية والمجال الاقتصادي تتطلب أن نلقي الضوء على نماذج مختارة ومحددة حتى يتسنى دراسة ملامح تلك العلاقة. ولأغراض الدراسة والتحليل سوف نركز على عدد من العمليات الاقتصادية داخل المجال الاقتصادي، ومن أبرزها: البيع والشراء، وجمع التبرعات، والأنشطة الاقتصادية، والمشروعات القومية.

وسوف يخصص هذا المحور لإلقاء الضوء على علاقة المؤسسات الدينية بالعمليات الاقتصادية السابق ذكرها، وذلك على النحو الآتي:

١- البيع والشراء

تتضمن عمليات البيع والشراء الصكوك الإسلامية، وتداول الأسهم في البورصة، والتلاعب بأسعار العملات النقدية الأجنبية، وكذلك ارتفاع أسعار السلع والخدمات. وسوف نتناول آراء واتجاهات المؤسسات الدينية الرسمية من خلال آراء واتجاهات ومواقف علماء الدين داخل تلك العمليات، وذلك على النحو التالي:

أ - الصكوك الإسلامية

إن الصكوك الإسلامية أو ما يطلق عليها «الأوراق الإسلامية» عبارة عن إصدار وثائق رسمية وشهادات مالية تساوي قيمة حصة شائعة في ملكية ما سواء أكانت منفعة أم حقاً أم مبلغاً من المال،

(٤٢) هيبارد، الدين ووظائفه السياسية: ١٤٨.

كما قد تكون هذه الملكية قائمة بالفعل أو في مرحلة الإنشاء، وتُصدر من خلال عقد شرعي يُلتزم بأحكامه. كما أن الصكوك الإسلامية تقوم على المشاركة في تمويل مشروع، أو استثمار ما طويل أو قصير الأمد حسب القاعدة الشرعية التي تنص على المشاركة في الربح والخسارة، وهي مساوية لما يُعرف عالمياً في التجارة والمال بنظام الأسهم. ولذلك يُنظر إلى الصكوك على أنها بمثابة أسهم بنظام إسلامي من خلال طرح الصكوك للاكتتاب العام، ويشتريها الأفراد بحسب سعرها الرسمي في سوق الأوراق المالية. كما أنه لحامل الصك حق المشاركة في الإدارة، ورأس المال، والتداول في سوق الأوراق المالية من خلال عمليات البيع والشراء، وكل المعاملات المالية في إطار الأحكام المعمول بها^(٤٣).

وقد أعدت وزارة المالية مشروع قانون للصكوك الإسلامية تمهيداً للتقدم به إلى مجلس الشورى - إبان فترة حكم الرئيس المعزول محمد مرسي - لمناقشته وإقراره على اعتبار أنه وسيلة جديدة لتمويل المشروعات التنموية التي لم تعد الدولة قادرة على الاقتراض من أجل تمويلها سواء من الداخل أو الخارج، كما أنها تعد وسيلة لتوظيف الأموال بعيداً عن البنوك بعد أن شكك البعض في روية الفوائد التي يحصل عليها الفرد في مقابل وضع الأموال كمدخرات في هذه البنوك. ولقد رفض مجمع البحوث الإسلامية بالإجماع مشروع قانون الصكوك الإسلامية السيادية. وأكد المجمع في جلسة طارئة بتاريخ ١ يناير ٢٠١٣م برئاسة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب أن المشروع يتضمن مخاطر كثيرة تهدد سيادة الوطن؛ لأنه يعطي الأجانب حق التملك في الأراضي المصرية، وأن كل شيء قابل للبيع مشيراً إلى أن كلمة «سيادية» في القانون تعني أنه لا يجوز الاعتراض عليها، كما أوضح أن أصول الدولة وأراضيها ليست ملكاً لهذا الجيل فقط. وفي الوقت نفسه أحال شيخ الأزهر المشروع إلى لجنة من كبار العلماء لحسم الجدل الفقهي حول مشروع القانون بناءً على طلب من وزارة المالية التي أعادت المشروع إلى شيخ الأزهر. كما أشار وزير المالية - آنذاك - الدكتور المرسي السيد حجازي إلى أن الوزارة لن توافق على مشروع الصكوك الإسلامية إلا بعد الموافقة التامة من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف عليه لضمان

(٤٣) «صك إسلامي»، ويكيبيديا: الموسوعة الحرة،

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%83_%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A

اتفاه بشكل تام مع الشريعة الإسلامية، وأوضح وزير المالية أنه ناقش مع شيخ الأزهر ملاحظات مجمع البحوث الإسلامية على مشروع الصكوك الإسلامية^(٤٤).

ب - تداول الأسهم في البورصة

شكلت عمليات تداول الأسهم في البورصة من خلال البيع والشراء لتلك الأسهم اهتمام المؤسسات الدينية، فعلى سبيل المثال أبرزت إحدى بيانات الأزهر أن المضاربة في البورصة أمر جائز شرعاً طالما كان الهدف هو التجارة، أي القيام بعمليات البيع والشراء للأسهم، وذلك في مقابل عمليات البيع والشراء لبعض الأسهم بهدف إضرار الغير. كما أضاف الأزهر أنه يشترط للمضاربة في البورصة أن يكون نشاط الشركة مباحاً، وأن يكون لها أصول وأوراق ثابتة ومعلومة للجميع^(٤٥).

كما أشارت وزارة الأوقاف - من خلال موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت - أن الأصل في البيع والشراء في البورصة «الجواز»؛ لأن سوق البورصة كغيره من الأسواق التجارية يجوز التعامل فيها، إلا أنه نظراً لخصوصية هذا السوق وتعقده، فإنه ينبغي لمن يرغب في العمل به أن يتعرف على الأسهم التي يرغب في بيعها أو شرائها، وذلك ليتجنب المحرم منها. ويقصد بذلك أن هناك من الشركات القائمة على بيع المحرم، وهذا النوع من الشركات لا يجوز تداول أسهمه، وتشير وزارة الأوقاف إلى أنه يمكن معرفة ذلك من خلال القوائم المالية لتلك الشركات^(٤٦).

وبالإضافة إلى ما سبق أجازت دار الإفتاء التعامل في البورصة سواء بالبيع أو الشراء شرط أن يكون هذا التعامل بقصد المشاركة في التجارة أو الصناعة. كما حددت دار الإفتاء السبب الذي

(٤٤) «المالية: موافقة مجمع البحوث الإسلامية شرط لإقرار قانون الصكوك»، أراب فاينانس،

<https://www.arabfinance.com/2015/Pages/news/newsdetails.aspx?id=245689&lang=ar&repcat=egne>

(٤٥) يوسف محفوظ، «الأزهر: المضاربة في البورصة جائزة في حالة واحدة»، مبتدا،

http://www.mobtada.com/news_details.php?ID=517297

(٤٦) «الضوابط الشرعية لجواز التعامل بالبورصة»، إسلام ويب،

<http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=7668>

يجعل هذا التعامل حرامًا شرعًا، وهو أن يكون التعامل بالبيع والشراء بقصد المضاربة؛ حيث أكدت أنه لا يجوز شرعاً^(٤٧).

ج- التلاعب بأسعار العملات النقدية الأجنبية

أصدر الأزهر الشريف بيانًا رسميًا حول ارتفاع سعر الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري موضحةً فيه أن تلاعب بعض الأفراد بسعر الجنيه المصري مقابل الدولار يعد من أكل أموال الناس بالباطل، وأن هذا النوع من الأعمال يعد مخالفة لشرع الله، ويؤثر سلبًا على سلامة الاقتصاد الوطني. وأشار البيان إلى أن الأزهر الشريف من واجبه الشرعي والوطني أن ينبه المؤسسات والأفراد الذين يعملون في هذا النشاط إلى حرمة هذه الأعمال التي تقوم على الاستغلال؛ وذلك لأن «الربح المتحصل منها يعد مألًا سحتًا وحرامًا، ولن يبارك الله فيه في الدنيا، ولن ينفعه في الآخرة»^(٤٨).

كما أكدت وزارة الأوقاف على ضرورة اتخاذ إجراءات شرعية، بالإضافة إلى الإجراءات والسياسات الاقتصادية والتنظيمية لحل مشكلة ارتفاع سعر الدولار^(٤٩).

د - ارتفاع أسعار السلع والخدمات

استنكر علماء الأزهر الشريف ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات، وجشع التجار واحتكارهم للسلع. كما أكد مجمع البحوث الإسلامية على أن الإسلام حث المسلم على أن يكون كسبه من الحلال الطيب، وحذر من المكسب الحرام، واستشهد على ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية^(٥٠).

(٤٧) «الإفتاء: سبب واحد يجعل التعامل في البورصة حرام»، مصراوي،

http://www.masrawy.com/islameyat/Fatawa-Mo3amlat_Togaria/details/2015/5/26/588427/

الإفتاء-سبب واحد-يجعل-التعامل-في-البورصة-حرام

(٤٨) «عاجل: بيان الأزهر الشريف حول أزمة ارتفاع الدولار.. فتوى تحريم ما يحدث من تجار السوق السوداء»، ثقفتني،

عاجل-بيان-الأزهر-الشريف-حول-أزمة-ارتفاع-الدولار/68268/thaqfny.com

(٤٩) «وكيل الأوقاف يطال بإجراءات شرعية لحل أزمة الدولار»، بوابة الوفد الإلكترونية،

(٥٠) زياد السويدي، «حكم الدين في التاجر الجشع وغلاء الأسعار»، الوطن،

<http://www.elwatannews.com/news/details/727008>

لقد تجسد دور وزارة الأوقاف من خلال موقفين؛ الموقف الأول تمثل في حث الدعاة على تناول قضايا الاحتكار، والاستغلال، والغش للسلع والخدمات والحاجات الأساسية لأفراد المجتمع في خطب الجمعة من خلال التأكيد على أن الشريعة الإسلامية حرمت كافة الأنشطة التي تؤدي إلى التلاعب بحاجات الأفراد؛ لما يترتب عليه من إفساد للعلاقة بين أفراد المجتمع. كما أن الدين الإسلامي نهى عن الغش والاحتكار وغلاء الأسعار، ودعا إلى أهمية تكاتف الجهود للعمل على وضع آليات لمواجهة الاحتكار؛ حيث إن منهج الإسلام في تحريم الاحتكار يساعد على منع الاستئثار بالثروة^(٥١). أما الموقف الثاني لوزارة الأوقاف لمواجهة ارتفاع الأسعار فتمثل في تنظيم حملات لتوزيع السكر على الأسر المصرية من خلال التعاون مع رجال الأعمال؛ وذلك للتغلب على جشع التجار^(٥٢).

كما أعلنت دار الإفتاء المصرية أن احتكار السلع ورفع أسعارها من كبائر الذنوب، وأضافت في فتوى نشرت على موقعها الإلكتروني أن استغلال حاجة الناس يعد شرعاً خيانة للأمانة، وإثمًا، وبيعًا، وإفسادًا في الأرض وتضييعًا للحقوق، وإجحافًا بالمحتاجين ومحدودي الدخل. وطالبت دار الإفتاء البائعين وأصحاب المحال التجارية تقوى الله، والامتناع عن بيع السلع التي يحتاجها المواطن بأعلى من سعرها الرسمي^(٥٣).

(٥١) وائل فايز، «الأوقاف تحارب غلاء الأسعار غدًا بخططة الاحتكار والغش أدوات قاتلة حرمتها الإسلام»، الوطن، <http://www.elwatannews.com/news/details/845973>

(٥٢) سلمى محمود، «حملة كبرى لتوزيع السكر على الأسر المصرية تشارك فيها وزارة الأوقاف ورجال أعمال مصرية»، ثقفني، <http://wp.me/p6R7te-mQ0>

(٥٣) نسمة أمين، «الإفتاء: المغالاة في تقدير ربح التاجر من البيع أمر محرّم شرعًا»، بوابة الوفد الإلكترونية، دنيا-ودين/-/1573405-«الإفتاء»-المغالاة-في-تقدير-ربح-التاجر-من-البيع-أمر-محرّم-شرعًا//<https://alwafd.org/>

٢- جمع التبرعات

شكل جمع التبرعات أحد العمليات الاقتصادية التي برز فيها دور المؤسسات الدينية الرسمية من خلال صندوق تحيا مصر، وإسهام تلك المؤسسات أثناء حدوث الأزمات والكوارث الطبيعية، وذلك على النحو التالي:

أ- صندوق تحيا مصر

أعلن عن صندوق تحيا مصر ضمن مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي لدعم الاقتصاد المصري، والتغلب على الأزمات الاقتصادية، ولضمان تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع المصري. وفي الأول من شهر يوليو ٢٠١٤م أعلنت رئاسة الجمهورية عن تدشين صندوق تحيا مصر لتلقي مساهمات المصريين في الداخل والخارج بجميع البنوك المصرية لحساب الصندوق. كما أن قانون إنشاء صندوق تحيا مصر ينص على تشكيل مجلس أمناء يتولى وضع السياسة العامة للصندوق برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وقداسة بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية، والعديد من الوزراء^(٥٤).

كما أشار علماء الأزهر إلى أن صندوق تحيا مصر وافق مقاصد الشريعة، وأن الساخرين من صندوق تحيا مصر لا يفهمون صحيح الإسلام، وأن دعوة الرئيس السيسي للتبرع توافق الشرع، وإعلان التبرع «لا يعد رياءً وشهرة، وأن ما يُدفع للصندوق صدقة وليس زكاة»^(٥٥). وفي المقابل أشار الدكتور عبد الله النجار - عضو مجمع البحوث الإسلامية - إلى «أنه يجوز دفع زكاة الفطر التي يدفعها المسلمون في شهر رمضان لصندوق تحيا مصر؛ للمساعدة في النهوض بالاقتصاد المصري»، مؤكداً أن توجيه الزكاة إلى الصندوق هو «من أكبر الواجبات؛ لأنه يضبط توزيع الزكاة على الفقراء»^(٥٦).

(٥٤) «نشر نص قرار السيسي بإنشاء صندوق تحيا مصر»، مصراوي،

نشر-نص-قرار-السيسي- بإنشاء-صندوق/2014/11/12/387298/News_Egypt/details/

(٥٥) محمد صبري عبد الرحيم، «علماء بالأزهر: صندوق تحيا مصر وافق مقاصد الشريعة.. والمساهمة بالزكاة فيه جائزة.. وتهكم المعارضين عليه جهل بالإسلام»، مصرس، 1017881/elbalad/

(٥٦) مسعود صبري، «نظرة: إخراج الزكاة لصندوق تحيا مصر»، مجلة المجتمع،

http://www.mugtama.com/intellectual/item/7058-تحيا-مصر-الزكاة-لصندوق-تحيا-مصر-نظرة-إخراج-الزكاة-لصندوق-تحيا-مصر-نظرة.html#.WcdxsesBThM.link

وطالب وزير الأوقاف - الدكتور محمد مختار جمعة - رجال الأعمال بمساندة مصر وعدم التأخر في ذلك، مطالبًا بضرورة تبرع الجميع لصندوق تحيا مصر الذي يهدف بالأساس لإعادة بناء مصر، وتحسين الأوضاع المعيشية، وأشار إلى أن «مساندة مصر والتبرع لها إلى جانب أنه واجب قومي ووطني وديني، فإن قوة مصر تحمي رجال الأعمال واستثماراتهم، وتضمن لهم مستقبلًا أفضل»^(٥٧).

كما أكدت دار الإفتاء على أن التبرع لصندوق تحيا مصر جائر شرعًا، وكذلك دفع أموال الزكاة والصدقات، وأوضحت دار الإفتاء موقفها من حكم التبرع لصندوق تحيا مصر من خلال التأكيد على أن أفضل طريقة لدفع الزكاة تكون لصالح الوطن، وشعبه، وبالأخص في أوقات الأزمات والمحن^(٥٨).

كما أشار البابا تواضروس إلى أن «فكرة صندوق تحيا مصر طيبة»، وأنه يتابع أخبار الصندوق عبر وسائل الإعلام، وأوضح أنه سيكون هناك مساهمات مادية من الكنائس في هذا الصندوق^(٥٩).

ولقد برز الدعم المادي لصندوق تحيا مصر من خلال العديد من المؤسسات الدينية؛ ومنها على سبيل المثال، تخصيص ثلاثة ملايين جنيه من مشيخة الأزهر لدعم الصندوق^(٦٠)، كما قرر مجلس جامعة الأزهر تبرع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة براتب يوم كل شهر لمدة عام لصالح صندوق تحيا مصر؛ دعمًا للاقتصاد المصري^(٦١). وأشار القس بولس حليم المتحدث الرسمي باسم الكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلى أن الكنيسة لن تقيم موائد إفطار الوحدة الوطنية خلال شهر رمضان للتبرع بتلك النفقات المخصصة للموائد لصالح صندوق تحيا مصر^(٦٢).

(٥٧) رامي المصري، «الأوقاف: صندوق تحيا مصر وعاء للزكاة، وناشد المواطنين التبرع في رمضان»، اليوم السابع، الأوقاف-صندوق-تحيا-مصر-وعاء-للزكاة-وناشد-المواطنين-التبرع-في/٢٧؛٤٤٤٥٠/2016/6/1/2744450/، <http://www.youm7.com/story/2016/6/1/2744450/>

(٥٨) سعيد حجازي، وعبد الوهاب عيسى، «الإفتاء: يجوز إنفاق أموال الزكاة لصندوق تحيا مصر»، الوطن، <http://www.elwatannews.com/news/details/1355596>

(٥٩) «بالفيديو.. البابا تواضروس: فكرة صندوق تحيا مصر طيبة.. وأفكر في إجراء جراحة بظهري»، الجورنال، <http://elgornal.net/news/news.aspx?id=4933927>

(٦٠) «٣ ملايين جنيه من مشيخة الأزهر لدعم صندوق تحيا مصر»، الأهرام البيومي، <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/354996.aspx>

(٦١) «رئيس جامعة الأزهر ومجلس الجامعة يتبرعون لصندوق تحيا مصر، بوابة الشروق»، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17072014&id=d3da6190-46c0-4e48-a18d-0f898532a0ca>

(٦٢) أميرة هشام، «الكنيسة: لن نقيم موائد إفطار هذا العام، وسنوجه نفقاتها لصندوق تحيا مصر»، بوابة الأهرام، <http://gate.ahram.org.eg/News/684606.aspx>

ب - الأزمات والكوارث الطبيعية

برز دور المؤسسات الدينية في المجال الاقتصادي من خلال جمع التبرعات وتوزيع المساعدات المادية أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية؛ ومنها على سبيل المثال أزمة السيول. وفي هذا الصدد قام الأزهر الشريف بإرسال قافلتين لدعم المحافظات التي تضررت من السيول في محافظتي البحر الأحمر وسوهاج، بالإضافة إلى صرف المساعدات المادية للأسر المتضررة؛ حيث رصد الأزهر الشريف ١٤ مليون جنيه لتعويض المتضررين من خلال صرف مبلغ ٢٠ ألف جنيه لأسرة المتوفى، و١٥ ألف جنيه للمصاب، و١٠ آلاف جنيه لأصحاب المنازل التي تعرضت لأضرار^(٦٣).

كما قامت وزارة الأوقاف بتقديم المساعدات المادية والعينية للأسر المتضررة من خلال قيام وزير الأوقاف بالزيارات الميدانية للمدن التي تعرضت للسيول في محافظة البحر الأحمر^(٦٤).

وبالإضافة إلى ما سبق أصدرت دار الإفتاء فتوى مؤداها أن دفع أموال الزكاة لإصلاح شبكات الصرف التي تعمل على تصريف مياه الأمطار جائز شرعاً، تقليدًا لمن وسع من مفهوم الإنفاق في سبيل الله، وجعله شاملاً لجميع الأفراد وكذلك للمتضررين من السيول^(٦٥).

كما تجسد دور الكنيسة الأرثوذكسية من خلال الإعلان عن انطلاق قافلتين لمساعدة الأسر المتضررة من السيول في منطقتي رأس غارب، ومحافظة البحر الأحمر، وأخميم في محافظة سوهاج.

٣- الأنشطة الاقتصادية (مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري)

شكل مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري أبرز الأنشطة الاقتصادية داخل المجتمع المصري؛ حيث أقيم مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري تحت شعار مصر المستقبل. وقد دعا إليه الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين لمساعدة مصر في تجاوز أزماتها الاقتصادية

(٦٣) إلهام زيدان، «بالفيديو.. عباس شومان: مشيخة الأزهر تعتمد ١٤ مليون جنيه تعويضًا لمتضرري السيول»، الوطن، <http://www.elwatannews.com/news/details/1549688>

(٦٤) سعيد حجازي، وعبد الوهاب عيسى، «وزير الأوقاف ومحافظ البحر الأحمر يتفقان المناطق المتضررة من السيول»، الوطن، <http://www.elwatannews.com/news/details/1563662>

(٦٥) لؤي علي، «الإفتاء: يجوز دفع أموال الزكاة للمتضررين في أحداث السيول الأخيرة»، اليوم السابع، www.youm7.com/story/2016/10/31/٢٩٤٦٤٦٦-الأخيرة-السيول-أحداث-المتضررين-في-أحداث-السيول-الأخيرة

عقب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وأقيم هذا المؤتمر خلال الفترة من ١٣ - ١٥ مارس ٢٠١٥م في مدينة شرم الشيخ، وأعلن في المؤتمر عن عدة مشروعات تنموية، وطرح فرص استثمارية في مجالات الطاقة، والنقل، والشحن، والعقارات. كما قدمت بعض الدول؛ مثل المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت مساعدات مالية مباشرة لمصر بلغت ما يقرب من أربعة مليارات دولار. كما أعلنت سلطنة عمان عن تقديمها مبلغ خمسمائة مليون دولار^(٦٦) بالإضافة إلى دعم العديد من البلدان العربية والأجنبية.

ولقد أكد المجلس الأعلى للأزهر عقب اجتماعه برئاسة شيخ الأزهر أن المؤتمر الاقتصادي يسهم في رسم مستقبل مصر الاقتصادي من خلال دعم الأشقاء العرب^(٦٧). كما أكد وزير الأوقاف أن المؤتمر الاقتصادي هدفه الرئيس المواطن المصري، وزيادة الإنتاج ودعم الاقتصاد، وتوفير فرص عمل بما يسهم في تحسين الأوضاع المعيشية لأبناء الشعب المصري^(٦٨).

وأوضحت دار الإفتاء أن النجاح الكبير للمؤتمر الاقتصادي في شرم الشيخ يعد انطلاقة قوية لمصر، وقفزة كبيرة نحو الاستقرار، كما أكدت على ضرورة نشر ثقافة التفاؤل والبناء، وحث الأفراد على العمل والإنتاج^(٦٩).

كما تجسد دور الكنيسة في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري من خلال عدة آليات؛ وذلك بدءاً من إرسال البابا تواضروس برقية تهنئة إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي بمناسبة نجاح المؤتمر الاقتصادي^(٧٠)، بالإضافة إلى دعوة الدكتور القس أندريه زكي؛ رئيس الطائفة الإنجيلية في مصر إلى

(٦٦) «مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري»، ويكيبيديا: الموسوعة الحرة،

مؤتمر_دعم_وتنمية_الاقتصاد_المصري/https://ar.wikipedia.org/wiki/

(٦٧) حمودة كامل، «المجلس الأعلى للأزهر: المؤتمر الاقتصادي جسد التفاف الشعب وقيادته حول المصالح العليا»، أخبار مصر،

المجلس-الأعلى-للأزهر-المؤتمر-الاقتصاد/197783/www.egynews.net/

(٦٨) «وزير الأوقاف: المؤتمر الاقتصادي هدفه زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل»، جريدة شباب مصر،

http://www.shbabmisr.com/t-110854

(٦٩) «الإفتاء: هذه هي الرسالة التي وجهها المؤتمر الاقتصادي للإرهاب»، MBC مصر: يحدث في مصر،

الإفتاء--هذه-هي-الرسالة-التي-وجهها-المؤتمر-/www.mbc.net/ar/programs/yahdoth-fe-masr/articles/-

html-الاقتصادي-للإرهاب

(٧٠) «البابا تواضروس يهنئ السيسي بنجاح المؤتمر الاقتصادي»، المصري اليوم،

http://www.almasryalyoum.com/news/details/681481

تفعيل العديد من المشروعات التي اتفق عليها مع العديد من الشركات خلال المؤتمر الاقتصادي^(٧١). كما أشار القس سامح موريس - راعي الكنيسة الإنجيلية - إلى «أن الكنيسة أقامت الصلاة من أجل نجاح المؤتمر الاقتصادي، ونجاح الاستثمارات لكي يعم السلام على مصر وأهلها»^(٧٢).

٤ - المشروعات القومية (قناة السويس الجديدة)

إن قناة السويس الجديدة بمثابة تفرعة جديدة لقناة السويس من الكيلو ٦١ إلى الكيلو ٩٥، ولقد افتتحت في ٦ أغسطس ٢٠١٥م، بطول ٣٥ كم، بالإضافة إلى توسيع وتعميق تفرعات البحيرات. ويهدف المشروع إلى تلافي المشكلات القديمة لقناة السويس؛ ومن أبرزها توقف قافلة الشمال لمدة تزيد عن ١١ ساعة في منطقة البحيرات المرة، كما يسمح هذا المشروع باستيعاب السفن العملاقة مما يسهم في زيادة دخل القناة^(٧٣).

وهكذا فلقد أصبح ينظر إلى مشروع قناة السويس الجديدة على أنه يعد أبرز المشروعات الاقتصادية القومية؛ حيث تجسدت العلاقة بين المؤسسات الدينية ومشروع قناة السويس الجديدة من خلال الإشادة بأهمية هذا المشروع وضرورة دعمه، فعلى سبيل المثال دعا شيخ الأزهر جميع المصريين لدعم قناة السويس الجديدة بكل صور الدعم، وأكد - عقب زيارته للقناة - على أن هذا المشروع يشكل تحدياً يثبت قوة، وإرادة، وصمود المصريين، مشيراً إلى دعم مؤسسة الأزهر الكامل لهذا المشروع الوطني وحرصه على تنميته^(٧٤). وفي هذا الإطار قرر مجلس إدارة صندوق

(٧١) مايكل فارس، «خلال تكريم الكنيسة البريطانية له، رئيس الطائفة الإنجيلية يطالب الكنائس العربية بالخارج بدعم الرئيس السيسي»، اليوم السابع، رئيس الطائفة الإنجيلية - يطالب - الكنائس - العربية - بالخارج - دعم - الرئيس - http://www.youm7.com/story/2015/6/8/-/2215930/السيسي

(٧٢) مايكل عادل، «كنيسة قصر الدوبارة تصلي من أجل نجاح المؤتمر الاقتصادي»، البوابة نيوز، http://www.albawabhnews.com/1168717#.WaLTgXTqcyk.link

(٧٣) «قناة السويس الجديدة»، ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، قناة_السويس_الجديدة/ https://ar.wikipedia.org/wiki/

(٧٤) «الطيب يدعو المصريين لدعم مشروع قناة السويس الجديدة»، بوابة أخبار اليوم الإلكترونية، akhbarelyom.com/news/newdetails/172328/1/الجديدة-قناة-السويس-مشروع-لدعم-المصريين-الطيب-يدعو-المصريين-لدعم-مشروع-قناة-السويس-الجديدة/172328/1/

تكافل العاملين بالأزهر الاستثمار بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه من خلال رأس مال الصندوق في مشروع قناة السويس^(٧٥).

كما أكد وزير الأوقاف أن إطلاق الرئيس عبد الفتاح السيسي إشارة البدء في مشروع القناة خطوة كبيرة على طريق استقلال الإرادة الوطنية وتحررها من أية تبعية للشرق أو الغرب، وانطلاقه نحو عصر المشروعات الكبرى. وقد أشار وزير الأوقاف بقوله: «إن تلك المشروعات الكبرى تعيد إلينا شيئاً من عقب الماضي وأمجاده بدايةً من بناء الأهرامات إلى بناء السد العالي، إلى العبور الأول لقناة السويس عام ١٩٧٣م، ثم إلى هذا العبور الثاني، والأهم لهذه القناة هو عبور التنمية، والبناء واستقلال الإرادة الوطنية». وتجسد الدعم المادي عن طريق اتخاذ قرار بشراء شهادات استثمار بمبلغ أربع مائة مليون جنيه من خلال أحد الصناديق التابعة للعاملين بوزارة الأوقاف^(٧٦).

كما أشار الدكتور شوقي علام - مفتي الجمهورية - إلى «أن إنشاء قناة السويس الجديدة مشروع حضاري مهم مثلما كان حفر الخندق حدثاً مهماً أيام الرسول عليه الصلاة والسلام»^(٧٧). كما أكد المفتي أن قناة السويس الجديدة ستكون نقطة انطلاق وتحول في حياة المصريين باعتبارها مشروعاً قومياً سيوفر كثيراً من فرص العمل لشباب مصر، ويزيد من معدلات الاستثمار داخل المجتمع المصري. كما قرر مفتي الجمهورية تكليف القائمين على صندوق نقابة العاملين بدار الإفتاء بشراء شهادات استثمار قناة السويس بمبلغ مليوني جنيه^(٧٨).

ويشير البابا تواضروس إلى قناة السويس الجديدة بقوله: «إنجاز عظيم يصل إلى حد الإعجاز»، وأشار إلى أن القناة أول مشروع تنموي عملاق يفتتحه الرئيس السيسي، وأن هذا المشروع اعتمد

(٧٥) شيماء عبد الهادي، «بالصور.. شيخ الأزهر يدعو لدعم مشروع قناة السويس، ويعتبره تحدياً يثبت إرادة المصريين»، بوابة الأهرام، <http://gate.ahram.org.eg/News/526453.aspx>

(٧٦) إسماعيل رفعت، «وزير الأوقاف: قناة السويس مشروع جبل وشعب ووطن ورؤية قائد حكيم»، اليوم السابع، وزير-الأوقاف-قناة-السويس-مشروع-جبل-وشعب-وطن-ورؤية-قائد/٢٢٧٦٢٣٣/24/2015/7/24/www.youm7.com/story/

(٧٧) وائل فايز، «الإفتاء رداً على المشككين: فوائد قناة السويس حلال وليست ربا»، الوطن، <http://www.elwatannews.com/news/details/783578>

(٧٨) «البابا تواضروس: قناة السويس الجديدة إنجاز عظيم يصل إلى حد الإعجاز»، أخبار مصر، www.egynews.net/607396/إن-الجديدة-السويس-تواضروسقناة-السويس-الجديدة-إن/607396

على تمويل الشعب المصري. كما وصف البابا تواضروس زيارته لقناة السويس بأنه «يوم مشهود» وأشار إلى أن التخطيط والأداء والتنفيذ والمتابعة والالتزام مفتاح النجاح في أي مشروع^(٧٩). كما أعلن البابا تواضروس عن مساهمة الكنيسة بمبلغ مليون جنيه في مشروع قناة السويس انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية^(٨٠).

وأيضاً برز دور المؤسسات الدينية في دعم مشروع قناة السويس من خلال إصدار فتاوى دينية للتأكيد على شرعية شراء الشهادات الاستثمار لتمويل المشروع والحصول على العائد، فعلى سبيل المثال أشار وزير الأوقاف إلى أن زيارة شيخ الأزهر لمشروع قناة السويس تؤكد الإجماع الوطني على المشروع، وتضفي عليه بعداً شرعياً. وأوضح أن دعوة شيخ الأزهر لجميع المصريين إلى الإسهام بقوة في هذا المشروع وشراء الشهادات الاستثمار المخصصة له يقطع الجدل، ويحسم الخلاف حول شرعية هذه الشهادات. كما أكد الشيخ علي أبو الحسن - رئيس لجنة الفتوى - بالأزهر أن عائد شهادات الاستثمار المعلنة لتمويل قناة السويس حلال، ويعد مضاربة شرعية^(٨١).

كما أكد وزير الأوقاف في بيان رسمي صدر له بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٤م على شرعية شراء شهادات استثمار مشروع قناة السويس باعتباره عملاً وطنياً وقومياً. وفي هذا الإطار أكد كذلك الشيخ صبري عباد - وكيل وزارة الأوقاف - أن شهادات استثمار قناة السويس وفوائدها «حلال شرعاً ولا تعتبر ربياً». وأكد مفتي الجمهورية على أن شراء المصريين لشهادات الاستثمار لتمويل مشروع قناة السويس الجديدة جائز شرعاً^(٨٢).

(٧٩) «الكنيسة المصرية تساهم بمليون جنيه في مشروع قناة السويس الجديدة»، جريدة المصدر، <http://www.almazdar.com/20632>

(٨٠) محمد صبري عبد الرحيم، ومازن عبد الرحمن، «بالإجماع.. الأزهر والأوقاف والإفتاء: شهادات استثمار قناة السويس الجديدة حلال شرعاً.. وتدعو المصريين إلى المشاركة»، صدى البلد، <http://www.elbalad.news/1107497>

(٨١) محمود محمد علي، «وكيل وزارة الأوقاف: فوائد شهادات استثمار قناة السويس حلال ولا تعتبر ربياً، بوابة الشروق»، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10082015&id=6ed8a264-a3fc-4fa5-8338-d70340737e26>

(٨٢) عبد الرحيم، وعبد الرحمن، «بالإجماع.. الأزهر والأوقاف والإفتاء: شهادات استثمار قناة السويس الجديدة حلال شرعاً.. وتدعو المصريين إلى المشاركة».

استنتاجات

أولاً: إن العلاقة بين النسق الديني - من خلال المؤسسات الدينية - والمجال الاقتصادي لها بعد تاريخي من خلال استعانة النظام السياسي بالمؤسسات الدينية؛ من أجل دعم السياسات الاقتصادية والتنموية داخل المجتمع المصري.

ثانياً: أبرزت الدراسة أن ثمة حضوراً دينياً داخل المجال الاقتصادي في المجتمع المصري؛ حيث تجسد هذا الحضور في عدة أشكال وذلك على النحو الآتي:

١- إن الحضور المؤسسي كان من خلال استدعاء المؤسسات الدينية ورجال الدين من أجل طلب الفتوى الدينية، كما هو الحال في مشروع قانون الصكوك الإسلامية، بالإضافة إلى إصدار فتاوى دينية بشأن التبرع لصندوق تحيا مصر، وتداول الأسهم في البورصة، والتلاعب بأسعار العملات النقدية، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، وكذلك شراء شهادات استثمار قناة السويس، والحصول على العائد من تلك الشهادات.

٢- إن الحضور الرمزي للنسق الديني قد ظهر من خلال عضوية شيخ الأزهر، والبابا تواضروس في مجلس أمناء صندوق تحيا مصر.

٣- إن هناك حضوراً تعبويّاً للنسق الديني داخل المجال الاقتصادي من خلال الإسهام في جمع التبرعات لصندوق تحيا مصر، وأثناء الأزمات والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى شراء شهادات استثمار قناة السويس.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع

- ١- بيومي، محمد أحمد. علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤.
- ٢- جدنز، أنطوني. الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة: تحليل كتابات ماركس ودركهايم وماكس فيبر. ترجمة أديب يوسف شيش. دمشق، سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٨.
- ٣- حسن، عمار علي. الإصلاح السياسي في الأزهر والإخوان المسلمين قبل الثورة وبعدها: (الفريضة الواجبة). ط. ٣. القاهرة: هلا، ٢٠١٣.
- ٤- زايد، أحمد. تناقضات الحداثة في مصر. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٥.
- ٥- سالفاتوري، أرماندو. المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام. ترجمة أحمد زايد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢.
- ٦- السيد، السيد عبد العاطي. علم الاجتماع الديني: قراءات مختارة. مج. ١. البحيرة: مطبعة البحيرة، ٢٠١٤.
- ٧- فيبر، ماكس. الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية. ترجمة محمد علي مقلد. مشروع مطاع صفدي للينابيع ٣. بيروت: مركز الإنماء القومي، د.ت.
- ٨- محمد، محمد علي. تاريخ الفكر الاجتماعي: الرواد والاتجاهات المعاصرة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣.
- ٩- هنتر، شيرين ت.، وهوما مالك، محررون. التحديث والديمقراطية والإسلام. ترجمة أيمن حامد. القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٩.
- ١٠- هيبارد، سكوت دلبليو. الدين ووظائفه السياسية: مصر - الهند - أمريكا. ترجمة فاطمة نصر. إصدارات سطور. القاهرة: سطور الجديدة، ٢٠١٢.
- ١١- وهبة، مراد، محرر. الدين والاقتصاد. القاهرة: سيناء، ١٩٩٠.

ثانياً: المصادر

- ١- «المالية: موافقة مجمع البحوث الإسلامية شرط لإقرار قانون الصكوك». أراب فاينانس.
<https://www.arabfinance.com/2015/Pages/news/newsdetails.aspx?id=245689&lang=ar&repcat=egne>

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٢- «الكنيسة المصرية تساهم بمليون جنيه في مشروع قناة السويس الجديدة». جريدة المصدر.
<http://www.almazdar.com/20632>

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٣- «٣ ملايين جنيه من مشيخة الأزهر لدعم صندوق تحيا مصر». الأهرام اليومي.
<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/354996.aspx>

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٤- «الإفتاء: سبب واحد يجعل التعامل في البورصة حرام». مصراوي.
http://www.masrawy.com/islameyat/Fatawa-Mo3amlat_Togaria/588427/26/5/details/2015

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٥- «الإفتاء: هذه هي الرسالة التي وجهها المؤتمر الاقتصادي للإرهاب». MBC مصر- يحدث في مصر.
www.mbc.net/ar/programs/yahdoth-fe-masr/articles/الإفتاء--هذه-هي-الرسالة-التي-وجهها-المؤتمر-الاقتصادي-للإرهاب-.html

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٦- «البابا تواضروس يهنئ السيسي بنجاح المؤتمر الاقتصادي». المصري اليوم.
<http://www.almasyalyoum.com/news/details/681481>

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٧ أغسطس ٢٠١٧م]
- ٧- «البابا تواضروس: قناة السويس الجديدة إنجاز عظيم يصل إلى حد الإعجاز». أخبار مصر.
www.egynews.net/607396/amp/البابا-تواضروسقناة-السويس-الجديدة-إن/amp/

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٨- «الضوابط الشرعية لجواز التعامل بالبورصة». إسلام ويب.
<http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=7668>

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]

- ٩- «الطيب يدعو المصريين لدعم مشروع قناة السويس الجديدة». بوابة أخبار اليوم الإلكترونية. [1/الطيب-يدعو-المصريين-للدعم-مشروع-قناة-السويس-الجديدة.html](http://akhbarelyom.com/news/newdetails/172328-1/الطيب-يدعو-المصريين-للدعم-مشروع-قناة-السويس-الجديدة.html).
[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ١٠- «بالفيديو.. البابا تواضروس: فكرة صندوق تحيا مصر طيبة.. وأفكر في إجراء جراحة بظهري». [الجورنال](http://elgornal.net/news/news.aspx?id=4933927).
[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ١١- «رئيس جامعة الأزهر ومجلس الجامعة يتبرعون لصندوق تحيا مصر». بوابة الشروق. <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17072014&id=d34e48-a18d-0f898532a0ca-46c0-da6190>
[تاريخ الدخول على الموقع ٢٧ أغسطس ٢٠١٧م]
- ١٢- «صك إسلامي». ويكيبيديا: الموسوعة الحرة. [/https://ar.wikipedia.org/صك_إسلامي/](https://ar.wikipedia.org/صك_إسلامي/)
[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ١٣- «عاجل: بيان الأزهر الشريف حول أزمة ارتفاع الدولار.. فتوى تحريم ما يحدث من تجار السوق السوداء». ثقفني. www.thaqfny.com/68268/ارتفا-ارمه-حول-الزهر-الشريف-حول-ارمه-ارتفا/68268
[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ١٤- «قناة السويس الجديدة». ويكيبيديا: الموسوعة الحرة. https://ar.wikipedia.org/wiki/قناة_السويس_الجديدة/
[تاريخ الدخول على الموقع ٢٨ أغسطس ٢٠١٧م]
- ١٥- «مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري». ويكيبيديا: الموسوعة الحرة. https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤتمر_دعم_وتنمية_الاقتصاد_المصري/
[تاريخ الدخول على الموقع ٢٧ أغسطس ٢٠١٧م]
- ١٦- «ننشر نص قرار السيسي بإنشاء صندوق تحيا مصر». مصر اوي. www.masrawy.com/News/News_Egypt/details/2014-387298/12/11/قرار-السيسي-بإنشاء-صندوق
[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]

- ١٧- «وزير الأوقاف: المؤتمر الاقتصادي هدفه زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل». جريدة شباب مصر.
<http://www.shbabmisr.com/t~110854>
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ١٨- «وكيل الأوقاف يطالب بإجراءات شرعية لحل أزمة الدولار». بوابة الوفد الإلكترونية.
 المحافظات/1279699-وكيل-الأوقاف-يطالب-ب-إجراءات-/-<https://alwafd.org/>
 شرعية-لحل-أزمة-الدولار
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ١٩- أمين، نسمة. «الإفتاء: المغالاة في تقدير ربح التاجر من البيع أمر محرّم شرعاً». بوابة الوفد الإلكترونية.
 دنيا-ودين-١٥٧٣٤٠٥-«الإفتاء»-المغالاة-في-تقدير-ربح-التاجر-من-/-<https://alwafd.org/>
 البيع-أمر-محرّم-شرعاً
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٢٠- حجازي، سعيد، وعبد الوهاب عيسى. «الإفتاء: يجوز إنفاق أموال الزكاة لصندوق تحيا مصر». الوطن.
<http://www.elwatannews.com/news/details/1355596>
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٢١- حجازي، سعيد، وعبد الوهاب عيسى. «وزير الأوقاف ومحافظ البحر الأحمر يتفقان المناطق المتضررة من السيول». الوطن.
<http://www.elwatannews.com/news/details/1563662>
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٢٢- رفعت، إسماعيل. «وزير الأوقاف: قناة السويس مشروع جيل وشعب ووطن ورؤية قائد حكيم». اليوم السابع.
 وزير-الأوقاف-قناة-السويس-مشروع-جيل-/-www.youm7.com/story/2015/7/24/
 وشعب-ووطن-ورؤية-قائد/٢٢٧٦٢٧٣
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٢٣- زيدان، إلهام. «بالفيديو.. عباس شومان: مشيخة الأزهر تعتمد ١٤ مليون جنيه تعويضاً لمتضرري السيول». الوطن.
<http://www.elwatannews.com/news/details/1549688>
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]

- ٢٤- السويقي، زياد. «حكم الدين في التاجر الجشع وغلاء الأسعار». الوطن.
<http://www.elwatannews.com/news/details/727008>
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٢٥- صبري، مسعود. «نظرة: إخراج الزكاة لصندوق تحيا مصر». مجلة المجتمع.
<http://www.mugtama.com/ntellectual/item/7058--الزكاة-لصندوق-->
 نظرة-إخراج-الزكاة-لصندوق--
 .html.تحيا-مصر
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٧ أغسطس ٢٠١٧م]
- ٢٦- عادل، مايكل. «كنيسة قصر الدوبارة تصلي من أجل نجاح المؤتمر الاقتصادي». البوابة نيوز.
<http://www.albawabhnews.com/1168717#.WaLTgXTqcyk.link>
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٧ أغسطس ٢٠١٧م]
- ٢٧- عبد الرحيم، محمد صبري. «علماء بالأزهر: صندوق تحيا مصر وافق مقاصد الشريعة.. والمساهمة بالزكاة فيه جائزة.. وتهكم المعارضين عليه جهل بالإسلام». مصرس.
<http://www.masress.com/elbalad/1017881>
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٢٨- عبد الرحيم، محمد صبري، ومازن عبد الرحمن. «بالإجماع.. الأزهر والأوقاف والإفتاء: شهادات استثمار قناة السويس الجديدة حلال شرعًا.. وتدعو المصريين إلى المشاركة». صدى البلد.
<http://www.elbalad.news/1107497>
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٨ أغسطس ٢٠١٧م]
- ٢٩- عبد الهادي، شيماء. «بالصور.. شيخ الأزهر يدعو لدعم مشروع قناة السويس، ويعتبره تحديًا يثبت إرادة المصريين». بوابة الأهرام.
<http://gate.ahram.org.eg/News/526453.aspx>
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]
- ٣٠- علي، لؤي. «الإفتاء: يجوز دفع أموال الزكاة للمتضررين في أحداث السيول الأخيرة». اليوم السابع.
www.youm7.com/story/2016/10/31/-المتضررين-الزكاة-أموال-الإفتاء-يجوز-دفع-أموال-الزكاة-للمتضررين-
 في-أحداث-السيول-الأخيرة/٢٩٤٦٤٦٦٦
 [تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]

٣١- علي، محمود محمد. «وكيل وزارة الأوقاف: فوائد شهادات استثمار قناة السويس حلال ولا تعتبر ربا». بوابة الشروق.

<http://www.shorouknews.com/news/view>

8338-d70340737e26-aspx?cdate=10082015&id=6ed8a264-a3fc-4fa5

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٨ أغسطس ٢٠١٧م]

٣٢- فارس، مايكل. «خلال تكريم الكنيسة البريطانية له، رئيس الطائفة الإنجيلية يطالب الكنائس العربية بالخارج بدعم الرئيس السيسي». اليوم السابع.

رئيس- الطائفة- الإنجيلية- يطالب- <http://www.youm7.com/story/2015/6/8/>

الكنائس- العربية- بالخارج- بدعم- الرئيس- السيسي/٢٢١٥٩٣٠

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٧ أغسطس ٢٠١٧م]

٣٣- فايز، وائل. «الإفتاء ردًا على المشككين: فوائد قناة السويس حلال وليست ربا». الوطن.

<http://www.elwatannews.com/news/details/783578>

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]

٣٤- فايز، وائل. «الأوقاف تحارب غلاء الأسعار غداً بخطبة الاحتكار والغش أدوات قاتلة حرمها الإسلام». الوطن.

<http://www.elwatannews.com/news/details/845973>

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]

٣٥- كامل، حمودة. «المجلس الأعلى للأزهر: المؤتمر الاقتصادي جسد التفاف الشعب وقيادته حول المصالح العليا». أخبار مصر.

المجلس- الأعلى- للأزهر- المؤتمر- الاقتصادية/197783 www.egynews.net

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]

٣٦- محفوظ، يوسف. «الأزهر: المضاربة في البورصة جائزة في حالة واحدة». مبتدا.

http://www.mobtada.com/news_details.php?ID=517297

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]

٣٧- محمود، سلمى. «حملة كبرى لتوزيع السكر على الأسر المصرية تشارك فيها وزارة الأوقاف ورجال أعمال مصرية». ثقفي.

<http://wp.me/p6R7te-mQ0>

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]

٣٨- المصري، رامي. «الأوقاف: صندوق تحيا مصر وعاء للزكاة، وناشد المواطنين التبرع في رمضان».

اليوم السابع.

1/6/http://www.youm7.com/story/2016

ونناشد-المواطنين-التبرع-في/٢٧٤٤٤٥٠

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]

٣٩- هشام، أميرة. «الكنيسة: لن نقيم موائد إفطار هذا العام وسنوجه نفقاتها لصندوق تحيا مصر».

بوابة الأهرام.

http://gate.ahram.org.eg/News/684606.aspx

[تاريخ الدخول على الموقع ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م]